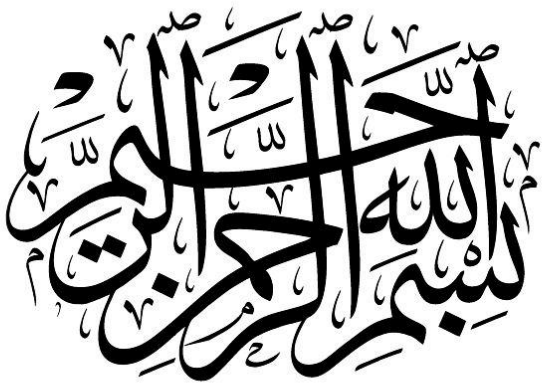
بسم الله الرحمن الرحيم

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (2025/7/4049)

بيانات الفهرسة الأولية للكتاب:

عنوان الكتاب فتاوى ودقائق لغوية

إعداد مجمع اللغة العربية الأردني

بيانات النشر عمان: مجمع اللغة العربية الأردني ، 2025

الوصف المادي 92 صفحة

رقم التصنيف 415

الواصفات /النحو/علم الصرف/الألفاظ الدخيلة/الإملاء/قواعد اللغة/اللغة العربية/مجامع اللغة العربية

الطبعة الطبعة الأولى

يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبّر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية

ISBN 978-9923-852-03-0 (ردمك)

فتاوى ودقائق لغوية

إعداد

الدكتور جعفر نايف عبابنة

عضو مجمع اللغة العربية الأردني

من منشورات مجمع اللغة العربية الأردني

١٤٤٧هـ/٢٠٢٥م

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

الحمد لله الذي أنعم علينا بنعمة اللسان العربي وجعل اللغة العربية لغة القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف والشريعة الإسلامية السمحاء، والصلاة والسلام على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم أفصح العرب لساناً وأبلغهم بياناً، خير من نطق بالضاد وأبين من تحدّث بالعربية، وبعد:

يلاحظ الدارس للتراث العربي أن العديد من علماء اللغة كان يتتبع سقطات الآخرين بنيّة التصويب أو لأغراض أخرى، لهذا حرص الخلفاء والوزراء وكتاب الدواوين على سلامة التعبير أمثال الخليفة الأموي الخامس عبدالملك بن مروان (٦٥هـ/٦٨٥م -٨٦هـ/٧٠٥م) عندما قيل له: لقد أسرع إليك الشيب يا أمير المؤمنين، قال: شيبني صعود المنابر والخوف من اللحن.

ونحن نلاحظ اليوم أن هناك عدداً من حروف العربية في طريقها إلى الانقراض مثل: القاف التي تلفظ همزة والضاد التي تلفظ زاياً والظاء التي تلفظ زاياً أيضاً والجيم التي تلفظ كافاً؛ إذْ إنّ الأم هي الأساس في ضبط سلامة النطق، وهذا ما لا يتوافر لدى أمهات هذا العصر، فهنّ يملن إلى ظاهرة التقليد الاجتماعي بإخراج الحروف عن أصلها، وكذلك تميل العامة إلى تقليد المجتمعات المتفوقة فيسمون المحال بأسماء أجنبية ويعتمدون الحروف اللاتينية في الكتابة.

ومن هنا يأتي حرص مجمع اللغة العربية الأردني منذ انطلاق إذاعته وموقعه على الشابكة ومنصاتِه الرقمية في وسائل التواصل

الاجتماعي على نشر الوعي اللغوي بكل ما أوتي من إمكانات في سبيل خدمة هذه اللغة الشريفة. وفي هذا السياق تأتي سلسلة (فتاوى وفوائد لغوية) المرئية المسموعة لتجيب عن أسئلة كثيرة تُطرح في مسائل النحو والصرف والمعجم والرسم الإملائي وسائر علوم العربية، وتقدّم رأياً علمياً فاصلاً معزّزاً بتوضيحات مفصّلة وأمثلة تطبيقية شاملة في كثير من المشكلات اللغوية الشائكة التي تثير اللبس لدى الباحثين والدارسين، يتجاوز فيها المجمع ما عهدناه في "قول على قول" "وقل ولا تقل".

وبعد مضيِّ أكثر من عام على بثِّ أولى حلقات هذه السلسلة المستمرة حتى اليوم، ونظراً إلى ما تَلقيناهُ من ردودٍ إيجابية وترحيب مقدّر، رأينا أن لا نكتفي بإيصال هذه الرسالة بوجهها المرئي المسموع، إيماناً بأن المقروء يَظَلُّ الأوثقَ رجوعاً والأسهل تناولاً؛ وقمنا بتبويب هذه النصوص بعد مراجعتها وفق موضوعاتها ليسهل الوصول إليها.

وهذا الكتاب هو باكورة المنشور منها، داعين الله أن يوفقنا إلى طباعة ما يُبث تِباعاً كلَّ عامٍ. وننتهز هذه الفرصة لتأكيد ترحيبنا بكل استفسار أو ملحوظة تردنا، فهذا التفاعل والاهتمام هو الذي يشحذ هِممنا ويدفعنا إلى المضي في تأدية واجبنا تجاه اللغة التي تجمعنا.

ويجدر بالذكر أنّ هذه السلسلة يعدّها مشكوراً عضو المجمع الدكتور جعفر نايف عبابنة، والشكر موصول للفريق الذي يرافقه في إنجاز هذا العمل: نادر رزق في التقديم وعذراء ياصجين في المتابعة

والإخـراج وغسـان صـقر في التصـوير ومحمـد منصـور في المونتـاج وريما رمانة في الصف والطباعة.

والأمل معقود على المسؤولين عن المناهج المدرسية الإفادة من هذه التجربة التي نرجو أن تشكّل إضافة نوعية في حقل القضايا الشائكة وتصويب الأخطاء الشائعة وأن تظل مرجعاً مفيداً لطلبة العلم والمهتمين بشؤون اللغة العربية، والله من وراء القصد.

رئيس مجمع اللغة العربية الأردني

أ.د. محمد عدنان البخيت

حرّر في عمان ١٥ محرم ١٤٤٧هـ

١٠ تموز ٢٠٢٥م

بسم الله الرحمن الرحيم

التمهيد:

هذا العملُ الماثلُ بينَ أيْدينا، هو ثمرةُ مبادرةٍ جادَّةٍ تعَهدَّها مجمعُ اللغةِ العربية الأردنيّ، ضِمْنَ جهوده في خدمةِ اللغة العربية، وتهدفُ إلى تجديدِ الاهتمام بها في أوساطِ الناس من مختصين وغيرهم، وتفصيلِ النقاشِ في بعض القضايا اللغوية من نحويةٍ وصرفية ومعجمية وصوتية، استناداً إلى آراءٍ علميةٍ، بروحٍ عصريةٍ، والإتيانِ بتفسيراتٍ وحلولٍ جديدةٍ غير تقليديةٍ للمسائل التي تطرحُها.

وهي تتناولُ كثيراً من الأخطاء الشائعة في وسائل الإعلام المرئية والمقروءة والمسموعة، وتبيّنُ أدقَّ الفروق بين الألفاظ المعجمية والمباني الصرفية، والأساليب والتراكيب، وتحلّلُ بعض الصيغ الصرفية تحليلاً يُفْضي إلى أصلها الأوَّل، ويزيلُ ما عَلِقَ بها من أوهام، وتحاول نقلَ المفاهيم الحديثة بأسلوبٍ واضحٍ قَدْرَ الإمكان.

وتسعى هذه المبادرة إلى الإسهام في حماية اللغة العربية من محاولاتِ طَمْسِها وإظهارها في صورةٍ لا تليقُ بها. وهي تجيبُ عن الاستفسارات اللغوية الكثيرة التي تثورُ في أذهانٍ متابعيها.

وقد فاقت حلقاتُها حتى الآن المئة والخمسين، وهي عازمةٌ على المضيّ قدماً في خدمةِ العربية وتعزيز وسائل نَشْرِها.

عضو المجمع

د. جعفر نايف عبابنة

المحتويات

المقدمة	٥
التمهيد	٩
الباب الأول: مسائل معجمية	١٧
– وَسْط ووَسَط	١٩
– عَمَدَ وعَمِدَ	١٩
– عَجَزَ وعَجِزَ	١٩
– البِذْلَة والبَذْلة	١٩
– المِنَّة والمُنَّة	١٩
– العِمادة والعَمادة	٢٠
– العَدَاء والعِدَاء	٢٠
– الزُّقاق والزِّقاق	٢٠
– مُهِمَّة ومَهَّمة	٢٠
– عَقْد وعِقْد	٢١
– خَلَد وخُلْد	٢١
– عَنَان وعِنَان	٢١
– قِيْدَ وقَيْدَ	٢١
– بُوْصَلة وبَوْصَلَة	٢٢
– فُوَّهَة وفَوْهة	٢٢
– بُوتَقَة وبَوْتَقة	٢٢
– أَكَمَة وأَكِمَّة	٢٢

– طَوَال وطِوال	٢٢
– حافَة لا حافَّة	٢٢
– الجِدّ والجَدّ	٢٢
– ضِعفا المدة ومثلا المدة	٢٣
– خِيار وخَيار	٢٣
– أُهْبَة وأَهُبَّة	٢٣
– أَوْج وأَوَجّ	٢٣
– تُؤَدَة وتَؤُدَة	٢٤
– خِلْقِيّ وخُلُقِيّ	٢٤
– شِقّ وشَقّ	٢٥
– عروس للذكر والأنثى	٢٥
– إنسان للذكر والأنثى	٢٥
– فَرَس للذكر والأنثى	٢٥
– الطِّرْسُ والقِرْطاس	٢٦
– الوَعْد والوعيد	٢٦
– نَفْح ولَفْح	٢٦
– نَنْعِي ونَنْعَى	٢٦
– العِشاء والعَشاء	٢٧
– أَتمنى وأَرجو	٢٧
– اسم الجنس	٢٨
– بُرْهَة وهُنَيْهَة	٢٨
– أُنْمُوذَج	٢٩

– مَقَال ومَقَالة	٢٩
– طَالَ يَطُولُ لازماً ومتعدياً	٣٠
– المعنى اللغوي والاصطلاحي لكلمة (تعهيد)	٣١
– هل أسماء الأعلام مرتجلة؟ وهل اسم (متروكة) الشعبي له أصل؟	٣١
الباب الثاني: مسائل صرفية	٣٣
– وزن (فِعال) بمعنى (مفعول)	٣٥
– وزن (فاعِل) بمعنى (مفعول)	٣٥
– خطأ في صياغة اسم التفضيل	٣٥
– وَزارة أَم وِزارة؟	٣٦
– جمع بَنان	٣٧
– مُرْضِع أَم مُرْضِعَة؟	٣٧
– حامِل أَم حامِلَة؟	٣٧
– حَاجَّةٌ بيتَ الله وحَاجّةُ بيتِ الله	٣٧
– يَعْنِي ويُعْنِي	٣٧
– اختلاف صيغة النسبة إلى اللفظة الواحدة	٣٨
– الالتباس بين بعض الصيغ مثل صيغتي (أَفْعَل وفاعل)	٣٩
– الألف في مستشفى هل هي للتأنيث؟	٤٠
– اتحاد صورة بعض الأفعال عند إجراء بعض العمليات الصرفية	٤١
– يَزيد ويُزيد	٤٢
– جَزَمَ يَجْزِمُ	٤٣

– اسم المفعول من الثلاثي الأجوف الذي وسطه واو مُعَلَّة	٤٣
– رئيس ورئيسيّ	٤٤
– دَعا أم دَعى؟	٤٥
– الفرق بين مصطلحي لَوْعبة وتلعيب	٤٥
– النوع الصرفي لكلمة (منقلب) في قوله تعالى: ﴿أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾،وإعرابها	٤٦
– هل يُجمَع (وقت) على أَواقيت، حملاً على(ياقوت) يواقيت؟	٤٦
الباب الثالث: مسائل نحوية وأُسلوبية	٤٧
– مُخْتَلِف ومُخْتَلَف	٤٩
– المواضع التي تُزادُ فيها (إِنْ) و(أَنْ)	٤٩
– اعتذر عن واعتذر عن عدم	٤٩
– قَطُّ وأَبداً	٥٠
– الترتيب الأبجدي والهجائي والألفبائي	٥٠
– ليلَ نهارَ أم ليلاً نهاراً؟	٥٠
– نوع (لا) في قولنا: لا إراديّ	٥١
– تقسيم الزمان النحوي وأدوات النفي المسايرة له	٥١
– يسرّني إعلامُكم أم إعلامَكم؟	٥٢
– راحَ ضحيّتُه أم ضحيّتَه	٥٣
– سوف لن وسوف لا	٥٣
– (بين) و(إلى) عند البَيْنِيَّة في الزمان أو المكان أو العدد	٥٤
– بالرِّفاءِ أَم بالرَّفاه؟	٥٤
– (إذا) و(إن) الشرطيتان	٥٥
– المصدر واسم المصدر	٥٥

– معنى (الذي أراه) في البناء للمعلوم والمجهول	٥٦
– ما التعجُّبيَّة	٥٦
– آخرون أم آخرين بعد العدد المركَّب؟	٥٧
– السادةُ أعضاءَ المجلسِ المحترمون أم المحترمين؟	٥٧
– إعراب (متأثراً) في (بكى الصحفي متأثراً بالمنظر)	٥٨
– أثر الوهم في المنع من الصرف	٥٩
– إعراب محليّاً ودينارا في (ارتفع سعرُ الذهبِ محليّاً ديناراً)	٦٠
– من مظاهر الثقل التركيبي	٦١
– تدريْجاً وتدريجيّاً	٦٣
– إعراب جملة: مَنْ كَتب على الكتاب	٦٣
– ما القول في الحديث النبوي الذي ورد مُصَدَّراً بـ لن يزال ولا يزال؟	٦٤
– الفرق بين ما زال وما يزال ولا يزال، ولا زال	٦٥
– (أل) التعريف عندما تأتي زائدة	٦٦
– نوع (أم) في عبارة: في سَفَرٍ كُنتَ أم كُنتَ لاهياً؟	٦٧
– إعراب (ما) في عبارة: "ما سارق أخوك الكيس"	٦٧
– إعراب كلمة (ذهباً) في الآية الكريمة: ﴿فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا﴾	٦٩
– (كم) في الآية الكريمة: ﴿سَلْ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ كَمْ ءَاتَيْنَٰهُم مِّنْ ءَايَةٍۭ بَيِّنَةٍ﴾، أستفهامية هي أم خبرية؟	٦٩
– إعراب اسم الاستفهام في قولنا: ماذا ازداد زيداً؟	٧٠
– إعراب جملة: "سيتم تقييم أدائكم في العمل"	٧٠
– تحليل عبارة: "كانت نتائجُ مشرفةٌ في كل الشُّعب"	٧١

– إعراب أشباه الجمل عند تواليها، وهل لورودها ترتيب ثابت من حيث وظيفتها النحوية؟	٧٢
– إعراب "ما الشيماء شيماء إلّا بها أسماء"	٧٣
– هل يجمع (جنديّ) على (جنديون)؟	٧٤
– إعراب: لَغَداً أجمل	٧٤
– أيهما أصحّ: سبعة عشر سنة موظفاً تابعاً لوزارة (كذا)، أم سبعة عشر سنة موظف تابع لوزارة (كذا)؟	٧٥
الباب الرابع: مسائل في الرسم الكتابي	٧٧
– تنوين الفتح	٧٩
– كتابة (مئة)	٧٩
– حرف الجواب والجزاء (إِذَنْ):	٨٠
– هيئة أم هيأة؟	٨٠
– (ابن) بينَ عَلَمَيْن	٨١
– أثرُ الوهمِ في الرَّسْم الإملائيّ	٨٢
– هل تحذف ياء ثمانية في العددين: ثماني عشرة وثمانيمائة؟	٨٣
الباب الخامس: الألفاظ المعرّبة	٨٥
– ما أصل كلمة (نينجا)، وكيف نعاملها في العربية؟	٨٧
– اسم (ليليان): أهو عربي أم عبري أم أجنبي؟	٨٨
– مصطلح النوع الاجتماعي أو الجندر	٨٨
الباب السادس: مسائل صوتية	٨٩
– الفرق بين الألف والهمزة	٩١
– الوقف على الكسرة وتنوين الرفع	٩٢

الباب الأول:
مسائل معجمية

وَسْط ووَسَط

نقول: جَلَسْتُ وَسْطَ القوم، بسكون السين، إذا كان التأويل: جلست بَيْنَ القوم. ولكن نقول: جَلَسْتُ في وَسَطِ الدار، و: أصابتِ الكُرَةُ وَسَطَ رأْسِه، و: وَسَطُهُ خَيْرٌ من طَرَفِهِ، كلُّ ذلك بِفَتْحِ السين؛ فَكُلُّ موضعٍ يَصْلُحُ فيه التأويل بِـ (بَيْنَ) تُسَكَّنُ السين، وكُلُّ موضعٍ لا يَصْلُحُ فيه التأويل بـ(بَيْن) تُفْتَحُ السين.

عَمَدَ وعَمِدَ

يُخْطِئُ كثيرٌ من المتحدثين فيقولون: عَمِدَ إلى الشيء يَعْمَدُ، بمعنى قَصَد إليه، والصوابُ: عَمَدَ يَعْمِدُ.

عَجَزَ وعَجِزَ

يقولون: عَجِزَ عن الشيء يَعْجَزُ، إذا لم يَسْتَطِعْهُ، والصواب: عَجَزَ يَعْجِزُ.

البِذْلَة والبَدْلة

البِذْلَة (بكسر الباء وقد تُفْتَحُ)، هي ما يُمْتَهَنُ من الثياب، أي ما يُلْبَسُ في المهنةِ والعملِ ولا يُصان. ولكنَّ هذه الكلمة قد تَحَوَّلَ لَفْظُها في العامية إلى (بَدْلة) بقلب الذال دالاً، كما تغير معناها فصارتْ تعني الحُلَّة الرسميةَ أو شِبْهها التي تُلْبَسُ خارجَ البيتِ، ويُعْتنى بصيانتها حِفاظاً على المظهر. وأما المعنى القديم للبِذْلة (أو البَذْلة)، فيشيرون إليه بِبَدْلة العمل أو بَدْلَةِ الشُّغل.

المِنَّة والمُنَّة

نقول: المِنَّةُ تَهْدِمُ الصنيعةَ، أي أن كثرة الامتنان والتذكير بما نمنحه للآخرين تُبْطِلُ وتمحو ما قَدَّمْنا من مَعْروف. ولا نقولُ هنا: المُنَّةُ، بضمّ الميم، لأن معناها القُوَّة. نقول: هو ضعيفُ المُنَّةِ، أي ضعيفُ القوةِ.

العِمادة والعَمادة

١. تُنْطَق بكسر العين (عِمادة)، إذا كان المقصود بها المهنة أو الوظيفة نفسها؛ لأن ما يَدُلُّ على مهنة أو وظيفة أو ولاية يأتي على وزن (فِعالَة)، بكسر أوّله.

٢. تنطق بفتح العين (عَمادة)، عند العامَّة إذا دلت على المكان الذي تَجْري أو تُمارس أو تُدارُ فيه وظيفة العِمادة. يقولون: قَدّمتُ أوراقي إلى مُوَظّفٍ في عَمادَةِ الآداب؛ كما يقولون: نُقِلَتْ وَزارةُ السِّياحةِ إلى موقعٍ جديدٍ، وراجعتُ وَزارةَ التجارةِ للحصولِ على رخصة، ولَمْ اهْتَدِ إلى موقعِ السَّفارةِ الهندية. ولم يثبت في العربية قديماً دلالةُ وزن (فَعالَة) على المكان، بل هو أمرٌ حديثٌ شاعَ في الاستعمالِ الدارج.

العَدَاء والعِدَاء

نقول: **ناصَبَهُ العَدَاءَ**، بفتح العين، أي صار عدواً له. ولكنَّ بَعْضَهُمْ يكسرون العينَ، أي يقولون: العِداء، وهو خطأٌ لأن العِداءَ بكسر العين هو مصدر (عادَى) أي سابَقَ في العَدْو وهو الجَرْيُ.

الزُّقاق والزِّقاق

نقول: سارَ في الزُّقاقِ، بضَمِّ الزاي، وهو طريقٌ ضيِّقٌ قَدْ يكونُ غيرَ نافِذٍ. ولا نقول: الزِّقاق، بكسر الزاي، لأنه جمع (زِقّ) وهو الوِعاءُ أو الظَّرْفُ.

مُهِمَّة ومَهَمَّة

يقول بَعْضُهم: **زُوِّد الجيشُ بمَهَمَّاتٍ جديدةٍ**، يقصدون مُعَدَّاتٍ وتجهيزاتٍ جديدةً. والصواب: قولنا: بمُهِمّاتٍ جديدةٍ، لأن مَهَمّات جمع مَهَمَّة، وهي واجبٌ، أو عَمَلٌ يَجِبُ القيامُ به.

عَقْد وعِقْد

نقول: **أَكْمَلَ عَقْدَهُ الرابعَ**، أي أكمل الأربعين من عُمره. ولا نقول: عِقْدَه، لأن عِقْد، بكسر العين، معناها قلادةٌ في جِيد المرأةِ. وعَقْد، بفتح العين، في الأعدادِ هي العَشَرةُ والعشرونَ إلى التسعين.

ونقول: هؤلاء هم جيراني الجُدُد، أي جمعُ جديد، ولا نقول: جُدَد، لأنها جمعُ جُدَّة وهي جُزْءٌ من الجبل يُخالفُ لونُه لونَ سائِرِه.

خَلَد وخُلْد

نقول: **دارَ في خَلَدِهِ شيء ما**، أي خَطَر في قَلْبِهِ وبالِهِ. ولا نقول: في خُلْدِهِ، لأن لِـ(خُلْد) معانيَ أخرى، مثلُ الفأرةِ؛ ودَارُ الخُلْدِ هي الجنّة.

عَنان وعِنان

ونقول: **بَلَغَ هُتافُهُم عَنانَ السماء** (بفتح العين)، وهو السحابُ في أعلى السماء. ولا نقول: عِنانَ السماء، بكسرِ العين؛ لأنَّ (العِنان) هو رَسَنُ الدّابَّة.

قِيْدَ وقَيْدَ

نقول: فلانٌ لا يَحِيدُ عن الحقِّ قِيدَ أَنْمُلَة، أي: مقدار عُقْدَةِ الإصبع. ولا نقول: قَيْدَ أَنْمُلَة، لأن القَيْدَ هو الحبلُ الذي تُرْبَطُ به الدّابَّةُ فلا تبرحُ مكانَها.

ويُخْطِئُ مَنْ يفتح القاف في قولِ عمرَ بن أبي ربيعة:

بَيْنَمــا يَــذْكُرُنَنِي أبْصَــرْنَني دونَ قِيــدِ المِيــلِ يَعْــدو بِــي الأَغَــرّ

أي بيني وبينَهُنَّ أَقَلُّ من مقدار الميلِ؛ والميلُ هنا يعني المِرْوَدَ أي العودَ الذي يُكْتَحَلُ به.

بُوْصَلة وبَوْصَلَة

نقول: تَعَلَّم الكشّافةُ استخدامَ **البُوصَلَة**؛ ومن الخطأ أنْ نقول: البَوْصَلَة.

فُوَّهَة وفَوْهة

نقول: ينبعث الدّخانُ من فُوَّهَةِ البركانِ؛ ومن الخطأ أن نقول: فَوْهَة.

بُوتَقَة وبَوْتَقة

نقول: تَنْصَهِرُ المعادِنُ في البُوتَقَةِ؛ ومن الخطأ أن نقول: بَوْتَقَة.

أَكَمَة وأَكِمَّة

نقول: وراءَ الأَكَمَةِ ما وراءَها، أي خَلْفَ التلِّ ما خَلْفَهُ مِنْ أمورٍ مُسْتَتِرَةٍ لا نراها ولا نعرفها؛ ولا نقول: أَكِمَّة، أو غَيْرَ ذلك مما يخالف نُطْقها الصحيح.

طَوَال وطِوال

نقول: ظَلَّ الجنديُّ صامِداً طَوَالَ المَعْرَكَةِ، أي طُوْلَ مُدَّةِ المَعْرَكة، ولا نقولُ هنا: طِوال، بكسر الطاء، لأنها جمعُ طويل.

حافَة لا حافَّة

بَلَغَ حافَةَ الجَبَلِ، أي ناصِيَتَهُ وطَرَفَهُ، ولا نقول: حافَّةَ الجَبَلِ، لأن حافَّة هي مؤنث اسم الفاعل من حَفَّ بمعنى أحاط. قال تعالى: ﴿وَتَرَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ حَآفِّينَ مِنْ حَوْلِ ٱلْعَرْشِ﴾.

الجِدّ والجَدّ

نقول: أَخَذْنا كلامَ الخطيبِ مَأْخَذَ الجِدّ، أي عَدَدْناه كلاماً جادّاً وليس هَزْلاً. ولا يجوزُ أن نقول: مَأْخَذ الجَدّ (بفتح الجيم)، لأن معنى جَدّ مختلف عن الجِدّ، وهو أبو الأم أو الأب، والحظّ وعُلُوُّ المنزلة.

ضِعفا المدة ومثلا المدة

الأصل في الضعف أن يكون بمعنى المِثل (أي المُساوي)، ثم استعمل في كلام العرب بمعنى: المِثل الواحد أو ما زاد عليه.

وعلى هذا جرى عُرف الناس واصطلاحهم، وصار معنى (ضِعف كذا) يُفهم من السياق. وهذا مهمٌّ جداً في الوصايا والعقود وشروط العمل والاتفاقيات. وفي شروط الابتعاث صارت عبارة (ضعفي المُدة) تعني مثلي المدة الأصلية، أي ما يساوي مثلي المدة الفعلية، وعبارة (ثلاثة أضعاف) تعني ثلاثة أمثال المدة الأصلية، أي ما يساوي ثلاثة أمثال المدة الفعلية.

خِيار وخَيار

نقول: **ليس في الأمر خِيارٌ آخر**، بكسر الخاء، ولا نقول خَيار بفتحها؛ وهو ما يفعله بعضُهم، حتى لا تلتبس هذه الكلمة بالخِيار، وهو نوعٌ من الخُضَرِ شبيهٌ بالقِثّاء.

أُهْبَة وأَهُبَّة

ونقول: **فلان على أُهْبَة الاستعداد**. ولكن الكثيرين يخطئون فينطقون كلمة أُهْبَة نطقاً غير صحيح، فيقولون: أَهْبَة الاستعداد، ومنهم من يقول: أَهُبَّة الاستعداد. والصواب دائماً هو: أُهْبَة. والأُهْبَة هي العُدَّة، أي ما تُعِدُّه لمعالجة أو مواجهة شيء ما. ومعنى العبارة: أَعَدَّ للأمر عُدَّته وتَهَيَّأ له.

أَوْج وأَوَجّ

ونقول: **فلان في أَوْج نشاطه**، ولكن بعضهم يخطئ ويلفظ كلمة أَوْج هكذا: أَوَجَ أو أَوَجّ، والصواب دائماً هو أَوْج. ومعنى أَوْج: هو العُلُوّ. وحينما نقول هو في أَوْج نشاطه، أي في القمة منه، وأعلى درجاته.

تُؤَدَة وتؤُدَة

نقول: مَشَى بِتُؤَدَةٍ، أي بِتَأَنٍّ وتَمَهُّل. ولا تَقُلْ: تَؤُدَة، لأن لفظها الصحيح هو تُؤَدَة. ويصحُّ أن نقولَ: تُؤْدَة، بسكون الهمزة، كما جاء في القاموس المحيط للفيروزأبادي.

وجَذْرُها: وَأَدَ. فأَصْلُها، إذنْ، هو: وُأَدَة، قلبت الواو تاءً اعتباطاً، فصارت تُؤَدَة، على وزن فُعَلَة، باعتبار الأصل.

والماضي منها: اتَّأَدَ. نقول: اتَّأَدَ في مَشْيِهِ، أي تأنّى وتَمَهَّل، ونقول: اتَّأَدَ في أمْرِه، أي تَثَبَّت.

وأصل اتَّأَد هو اوْتَأَد، على وزن افْتَعَل: قُلِبَت الواو الساكنة تاءً، فاجتمع تاءان: الأولى ساكنةٌ والثانيةُ متحركةٌ، فَأُدْغِمَتا وصارت الكلمة: اتَّأَدَ.

وقد يأتي الماضي منها على وزن تَفَعَّلَ، أي تَوَأَّدَ.

وعَرَفْنا أصلَها الواويَّ منْ بُروز الواو في نَظيرَيْها: التَّوْآد (على وزن تَفْعَال)، والوَئيد (على وزن فَعِيل)، ومِنْ بروز الواو في الماضي منها على وزن تَفَعَّلَ وهو تَوَأَّدَ.

خِلْقِيّ وخُلُقِيّ

نقولُ في وصْفِ العيبِ الذي يُولَدُ مع الإنسان: عَيْبٌ خِلْقِيّ، لأنه عيبٌ من أصل الخِلْقَةِ، وليس بطارئٍ. ولكنّ بعضَ الناس يقولون بَدَلاً مِنْ ذلك: عيبٌ خُلُقِيّ. وهذا خطأٌ، لأنّ هذا الوصفَ مَأْخوذٌ من الخُلُقِ لا الخِلْقَةِ. وشتّان ما بَيْنَ الخِلْقَةِ والخُلُق. فالخِلْقَةُ ما يكون عليه الإنسان منذُ ولادَتِهِ، والخُلُق هو حالاتٌ نفسيةٌ تَصْدُرُ عنها الأفعالُ من خيرٍ أو شَرٍّ أو غَيْرِهِما، وقد تكونُ طارئةً.

شِقّ وشَقّ

نقول: يَتَأَلَّفُ هذا الثوبُ من شِقَّين، أي من نِصْفَيْن أو جُزْأَيْن، لأن الشِّقَّ، بكسر الشين، يعني نصفَ الشيء أو جُزْأَه. ومن ذلك الحديثُ الشريفُ: تَصَدَّقوا ولو بِشِقِّ تَمْرَة.

ومن الخطأ أن نقول: يَتَأَلَّفُ هذا الثوبُ من شَقَّيْن، بِفَتْحِ الشين، لأن الشَّقَّ هو انْفِراجٌ في الشيء، وهو في الأصل مصدر. والشَّقُّ في الجغرافيا الصَّدْعُ في الأرض. وفي الجراحةِ: شَقُّ البَطْنِ فَتْحُهُ. ومنه: الشَّقُّ القَيْصَرِيُّ في الولادة، أي استخراجُ الجنين بِشَقِّ البطْن.

عروس للذكر والأُنثى

يقالُ لكلٍّ من الرجل والمرأة (عروس) ما داما في إعراسِهما، أي مرحلةِ زواجِهما الأولى؛ ويُفَرَّقُ بينهما بالجمع، أي هم (عُرُسٌ) وهُنَّ (عرائِس)، هذا هو الأصل، ولكن يُفَرَّقُ بينهما بالقول للرجل (عريس) وللمرأة (عروس). ويجمع الأول على (عِرسان) والثاني على (عرائس). وربما أُطْلِقَتْ (عِرْسان) على كِلَيْهما في هذه الأيام.

إنسان للذكر والأُنثى

يوصف كلٌّ من الرجل والمرأة بإنسان. ومعنى ذلك أنَّ التاء الدالة على التأنيث لا تدخلُ على (إنسان) وصفاً للمرأة. على أنه من الجائز جداً أن تدخُل (التاء) على (إنسان) إذا أردناها وَصْفاً للأنثى، لأن الصفات المُشْتَقة المشتركة يجوز فيها إدخال (التاء) للتفريق بين الرجل والمرأة. وهذا ما هو جارٍ في أيامنا هذه.

فَرَس للذكر والأُنثى

يقال (فَرَسٌ) للذكر والأنثى من الخيلِ، والجمع (أَفْراس). ولكنْ يُفَرَّقُ بينهما بالتصغير، فنقول للذكر (فُرَيْس)، وللأنثى (فُرَيْسة).

الطِّرْسُ والقِرْطاس

(الطِّرْسُ) هو صحيفةٌ خُطَّ عليها شيءٌ ثم مُحِيَ. و(القِرْطاسُ) هو الصحيفةُ قبل أنْ يُخَطَّ الكلامُ عليها. ولعلَّ سبب هذا التفريق أنهم كانوا يستخدمون الصحيفة مراتٍ عدَّةً، لقلة وسائل الكتابة في ذلك العصر.

الوَعْد والوعيد

(الوَعْدُ) يكون عادةً في الخير، و(الوعيد) يكون في الشرِّ. والطريفُ أن الخُلْفَ في الوعد يُعَدُّ كَذِباً، والخُلْفَ في الوعيد يُعَدُّ كَرَماً. والخُلْفُ كما هو معروفٌ قَوْلُ الشيء وعدَمُ فِعْلِه في المستقبل.

نَفْح ولَفْح

نفْحُ الريح هو هبوبُ البَرْد، ولَفْحُ الريح هو هبوبُ الحَرِّ، والبرد عامٌّ، لكنَّ القُرَّ هو برد الشتاء خاصةً، ولذلك يُطْلَقُ البردُ على بَرْدِ الشتاء وغيره، ولا يقال في بَرْد الشتاء إلا القُرّ، هذا هو الأصل، وقد ضاع هذا الفرق في استعمالات المحدثين.

نَنْعِي ونَنْعَى

يُخطئ كثير من الناس في إعلان خَبَر الوفاة بقولهم: ننعي إليكم فلاناً، بكَسْر عَيْن الفِعْل. وقد يزيدون كلمة (وفاة)، فيقولون: نَنْعي إليكم وفاة فلان.

والصواب أن نقول: نَنْعى إليكم فلاناً، بفَتْح العين، لأن الفعل الصحيح هنا هو: نَعَى يَنْعى وليس نَعَى يَنْعي.

وزيادة كلمة (وفاة) هنا غيرُ لازمةٍ، لأنَّ النَّعي نفسه معناه: إخبارٌ بالوفاة، أو: إعلانُ الوفاةِ نفسِها.

العِشاء والعَشاء

العِشاءُ، بِكَسْر العَيْن، وقتٌ تُصَلّى فيه آخرُ الصلوات في اليوم. وهو –على الأرجح – مِنْ صلاة المغرب إلى العَتمة، أي آخرِ الثُلث الأولِ من الليل.

والعَشاءُ، بفتح العين، هو الطعام الذي يُتَعَشى به وَقْتَ العِشاء. وهو يُقابِلُ الغداء.

وعلى هذا نستطيع القول: إنَّ العِشاءَ وَقْتٌ، والعَشاء طعامٌ يُؤْكَلُ خِلالَهُ.

أَتمنى وأَرجو

قولنا (أتمنى كذا) يعني طلب حصول شيءٍ بعيد المنال، كأن نقول: أتمنى أن يكونَ لي جناحان لأطيرَ بهما. أو أن نقول: أتمنى أن تَخْتَفيَ الحروبُ من حياةِ البشر. أو أنْ نقول:أتمنى أن تُقطَعَ المسافاتُ بين القارّاتِ في دقائقَ معدودةٍ. وقولُنا (أرجو كذا) يعني طَلَبَ حصولِ شيءٍ قريبِ المنال، كأن نقول: أرجو حضور المَدْعُوِّينَ في الوقت المحدَّد. أو: أرجو أن يكون الامتحانُ سهلاً. أو: أرجو أن يعود صديقي من سَفَرِه قريباً.

وقد كان لهذا أثره في تحديد معاني (ليت) و(لعلّ) من أخوات إنَّ؛ إذ جعلوا (ليت) للتمني، أَيْ طلب ما لا طمع فيه أو ما فيه عُسْرٌ، كقولنا: ليت الصحراء تصيرُ جِناناً وارفة الظّلال، وليت هذا النهر يُغَيِّر مجراه ليَسْقيَ السهولَ القاحلة، وليتني أدركت عَصْرَ الخلفاء الراشدين.

وجعلوا (لَعَلَّ) للترجي، وهو توقُّع أمْرٍ مُمْكنٍ، كقولنا: لعلك تُفْلِح في تجارتك، ولعلَّه يَشْفى من مرضه، ولعلَّ الجوَّ ماطرٌ.

اسم الجنس

يُفَرِّقُ أصحابُ المعجمات العربية بين اسمِ الجِنْسِ حينما يكون له أفرادٌ مستقلةٌ قابلةٌ للعدِّ، مثل: تين وزيتون ونَخْل ونَحْل ونَمْل، واسمِ الجنس حين يكونُ كُتْلَةً غير متمايزةٍ وليس لها أفرادٌ مُسْتَقِلّون مثل: طين وعجين وزُبْد وجُبْن؛ فحينما يتحدثون عن النوع الأول يقولون: ومُفْرَدُهُ بالتاء، أي أنَّ التاء التي تلحقُ تلك الأسماء هي للدلالة على الإفراد وليس على التأنيث. وحينما يتحدثون عن النوع الآخر يجْعلون التاء في أمثال طينةٍ وعجينةٍ وزُبْدةٍ وجُبنةٍ للتخصيص لا للإفراد. فَطينَةٌ أخَصُّ من طينٍ، وعجينةٌ أخصُّ من عجينٍ، وزبدةٌ أخصُّ من زُبْدٍ، وجُبْنةٌ أخصُّ من جُبْنٍ، بمعنى أن الاسم بالتاء هو قطعةٌ أو جُزْءٌ من اسم الجنس الذي أُلْحقتْ به، وليس مفرداً مُسْتقلاً منه.

وهذا يدل على دقَّة أصحاب المعجمات، وإدراكِهم لخصائص الأشياء في الطبيعة.

بُرْهَة وهُنَيْهَة

نقول: سكَتَ بُرْهَةً، أي مُدَّةً من الزمن قد تكون طويلةً. ولكنْ، يَظُنُّ كثيرٌ من أهل اللغة أنها تعني الزمن القصير.

ومعلومٌ أن الزمن القصير يُعَبَّرُ عنه في العربيةِ بلفظةِ (هُنَيْهة). نقول: أقامَ عندنا هُنَيْهةً، أي مدةً قصيرةً.

وهي تصغير كلمة (هَنَة). وأصلُ (هَنَةٍ) هَنَوَةٌ، وبتصغيرها تُصْبحُ (هُنَيْوَة)، فتُدْغم الواو في الياء فتصير (هُنَيَّة).

ثم يلحقها تغيير آخر، وهو إبدال إحدى اليائين هاءً، فتصير (هُنَيْهة).

على أن (هُنَيَّة) ما زالتْ مستعملةً حتى اليوم بمعنى (هُنَيْهَة).

أُنْموذَج ونَمُوذَج

كلمةُ أُنْموذَج معناها: مثالُ الشيء الذي يُعْمَلُ عليه، أو ما يدلُّ على صفة الشيء. وهي مأخوذة من الكلمة الفارسية (نَمُوذَه). ولذلك نجدُ بعضَ اللغويين يُفَضِّلون الصورة اللفظية الأخرى لهذه الكلمة، وهي: نَمُوذَج، لأنها توافِقُ الأصل المُعَرَّبَ في عددِ الأحرف وتوزيع الحركات، وليس فيها زيادة الألف التي في أُنْموذَج، وهي زيادةٌ لا مقابل لها في الأصل المُعَرَّب.

مَقالٌ ومَقالة

مقالٌ ومقالةٌ في الأصل مصدران للفعل (قال يقول)، وتدلانِ في معناهما المُحْدَث على نوع من الكتابة النثرية. وهما تُسْتَعملان – غالباً - مُترادفَتَيْن، ويَصْعُبُ أنْ نجد فرقاً دقيقاً بينهما، بل لا يُلْتَفَتُ إلى هذا الفرق في الاستخدام العام.

وكلتاهما تشير إلى نصوصٍ تُناقش فكرةً أو موضوعاً خاصاً، بطريقةٍ مباشرةٍ ومركَّزة، في سياق الكتابات الصحفية، والأدبية والعلمية والاجتماعية التي تطرح قضايا محدَّدة، وتُحَلِّلها.

إلّا أنَّ مصطلح (مقالة) يُسْتخدم أحياناً للنصوص الأطْول والأكثر تفصيلاً، والأعمق تحليلاً، ومصطلح (مقال) يُسْتَخدم للكتابات الأقصر والأكثر تركيزاً. وهذا ليس قاعدةً مُلْزِمةً، ويَظَلُّ اللَّبْسُ بيْنهما قائماً. وكِلْتا الكلمتين تُجْمَع على (مقالات)، لأن (مقالة) تنتهي بالتاء، وكلُّ ما ينتهي بالتاء يُجْمَعُ جمعَ المؤنث السالم، ولأن (مقال) بناؤها على (مَفْعَل) من الأجوف المُعَلّ أي الذي قُلِبَتْ عينُه (واواً كانت أم ياءً) إلى ألف، وحَقُّه أن يُجْمَعَ هذا الجَمْع، على غرار: مَسار ومَطار ومَجال ومَزار ومزاد ومَقام ومنام ومآل ومجاز.

فكيف يُفَرَّقُ، إذنْ، بين مقال ومقالة في حالة الجمع؟ يتم ذلك بملاحظة تأنيث العدد مع الجمع أوْ تذكيره. فإذا قصدنا (المقالة) نُذَكِّرُ العدد، فنقول مثلاً: ثلاثُ مقالات، وإذا قصدْنا (المقال) نُؤَنِّثُ العدد، فنقول: ثلاثة مقالات.

وفي حالة الإفراد، يُفَرَّقُ بينهما –كما هو معروف - بعلاقات المطابقة النحوية. نقول: هذا المقال الذي نَشَرَتْهُ المجلَّة طويلٌ. ونقول: هذه المقالة التي نَشَرَتْها المجلَّةُ طويلةٌ.

طَالَ يَطُوْلُ لازماً ومتعدياً

يظُنُّ كثيرون أن (طالَ يَطُولُ) هو فعلٌ من أفعال الصفات، ولا يكون بذلك إلّا لازماً. ولكن الحقيقة أنه يكون لازماً ويكون مُتَعَدِّياً بحرف الجرِّ، أو بنفسه.

وحين يكونُ لازماً يأتي من بابين: فَعُلَ يَفْعُلُ، وفَعِلَ يَفْعَلُ. ويكونُ من باب فَعُلَ يَفْعُلُ إذ دل على معنى الامتداد والعلوّ والارتفاع مطلقاً. وأَصْلُه: طَوُلَ يَطْوُلُ، ومصدرُه طُول، والصفة المشبهة منه: طويل وطويلة وطُوَال وطُوَّال.

ويكون من باب فَعِلَ يَفْعَلُ إذا قُصِدَ به صفةٌ خَلْقِيّةٌ هي طولُ الشَّفَةِ العُلْيا عن السُّفْلى. نقول: طَوِل البعيرُ ونَحْوُهُ يَطْوَلُ، تأتي مثل: عَوِرَ يَعْوَرُ. والمصدر منه طَوَل، والصفة المُشَبَّهة تأتي على أَطْوَل الذي مؤنَّثُه طَوْلاء.

وهو يتعدّى بوساطة حرف الجر إذا دلَّ على إفْضالٍ أو إنْعامٍ. نقول: طالَ على القوم يَطُولُ طَوْلاً، إذا أفْضَلَ عليهم وأَنْعَمَ بطائِلٍ أي منْفَعَةٍ منه. وهو هنا كما هو واضح من باب فَعَلَ يَفْعُلُ، والمصدر هو طَوْل، على وزن فَعْل.

ويتعدّى بنفسه إذا دل على تَفَوُّقٍ أو غَلَبَةٍ، فنقول: طالَ زيدٌ فلاناً يطولُهُ، إذا غَلَبَهُ وفاقه في الطُّولِ والطَّوْل، والمصدر طَوْل على فَعْل.

وقد تُوُسِّعَ حديثاً في استعماله متعدِّياً بنفسه، بمعنى وَصَل أو وَسِعَ أو شَمِلَ، وجعلوا بابه فَعِلَ يَفْعَلُ بالألف في الماضي والمضارع، أي طالَ يطالُ طَوْلاً، مثل: خافَ يخافُ خَوْفاً. يقولون: طال القصفُ القرى البعيدة عن العاصمة. وسيطال المجرمين عقابٌ شديدٌ، والآلافُ من المنكوبين لا تطالُهُمْ عملياتُ الإجلاء.

المعنى اللغوي والاصطلاحي لكمة (تعهيد)

كلمة (تعهيد) مأخوذة من مادة (عَهِدَ). نقول: عَهِدَ إليه بشيء، أي أوصاه به. ونقول: تَعَهَّدَ بالشيء: أي التزم به.

و(التعهيد) مصدر على وزن (تَفْعِيل) من الفعل (عَهَّدَ)، ويعني إلزامَ أو تكليفَ جهةٍ ما بتنفيذِ أمرٍ معيَّن.

وصار يُسْتَخْدم في عالم الأعمال لتحسين الكفاءة، وتقليل التكاليف، والتركيز على الأنشطة الأساسية لمنظمةٍ أو شركةٍ ما.

ومنه تعهيد الخدمات التقنية، والعمليات التجارية والصناعية والإبداعية والتسويقية، والاستعانة بمكاتب محاماة خارجية لإعداد العقود، أو تقديم الاستشارات القانونية.

هل أسماء الأَعلام مرتجلة؟ وهل اسم (متروكة) الشعبي له أصل؟

قد تتأثر تسمية المواليد الجُدُد في مجتمعنا (وفي غيرِه من المجتمعات) بوقتِ الولادة من النهار والليل: (صَبْحا، صُبْحِيّة، صُبْحي، عَصْر، عصريّة، نهار، بدريّة، شمسيّة)؛ وباليوم من الأسبوع: (خميس، جمعة)؛ وبالشهر: (رمضان، شعبان)؛ وبفصول السنةِ: (ربيع، ربيعة،

شتيّة، شتيوي)؛ وبأحوالِ الطقس: (ثلجة، ثليجة، ثلجيّ...)؛ وبأوضاع المجتمع وقت الولادة: (غزو، غزوة)؛ وبحالة الأسرة والعلاقة بين الزوج والزوجة حين ذاك، فَيُسَمُّون (زعل وزعيلة ومنفيّة) إذا كانت الأمُّ في بيت أهلها بعد خصامٍ مع زوجها، و(لافي) إذا كانت الولادة عند عودة الأب من سَفَره، و(طعمة أو طعيمة) إذا جاء المولود ذكراً بعد ولادة بناتٍ عدَّةٍ، و(حابس) إذا جاء المولود ذكراً بعد انحباسِ الحَمْلِ مدةً طويلة، و(رحيّل) إذا كانت الولادة وقت رحيل الأسرة...

وقد يتأثرون بأسماء الأنبياء ونَسْلِهِم والرموز الدينية وأسماء اللّه الحسنى، فَيُسَمُّون (موسى وعيسى ومحمد ومريم وفاطمة وعائشة وقاسم وآمنة وخديجة وصَفِيّة، وعبدالكريم وعبدالرحمن، وما إلى ذلك).

وقد يتأثرون بأسماءِ الأبطال في التاريخ والمجتمع، ويتبركون بأسماء الأولياء والأجداد وسائر الأقارب. والأمثلة على ذلك كثيرة.

وقد يَسْتَحْلُون معانيَ بعضِ الأسماءِ، فَيُسَمُّون (طريف وظريفة، ومحاسِن، وعليا وحَسْنا وزينة وسَعْدا ووضحا وفَهْدة). وقد زاد هذا في الوقت الحاضر، فصار الناسُ يبحثون عن أسماءٍ تحملُ معاني معجميةً لطيفة، أو ذاتِ جَرْسٍ موسيقيّ محبَّب.

ويُذكَرُ أنَّ العرب قديماً ربّما اختارت لعبيدها أسماءً جميلة ترغيباً في شرائهم، واختارت لأبنائها أسماءً منفّرة لإبعاد العين والحسد عنهم.

إذن، لا بُدَّ أن اسم (متروكة) له مناسبةٌ ومَعْنىً، فربّما قُصِدَ بالتسمية أنَّ المُسَمّاةَ بهذا الاسم وُلِدتْ في وقتٍ كانت فيه أُمُّها مهجورةً من أبيها، أوْ أنَّ أباها قد تزوج امرأةً أخرى فأهمَلَ الاهتمام والعناية بها، أو رُبَّما نَسِيَها أهلها عند الرحيل في مكان ما، ووجدها غيرُهم فأَسْمَوْها (المتروكة).

الباب الثاني:
مسائل صرفية

وزن (فِعال) بمعنى (مفعول)

تأمَّل الأمثلة الآتية:

كتاب بمعنى مكتوب، وبساط بمعنى مَبْسُوط، وفِراش بمعنى مَفْروش.

وزن (فاعِل) بمعنى (مفعول)

تأمل الأمثلة الآتية:

حَيٌّ عامر بمعنى مَعْمور

حوض غامر بمعنى مغمور

سِرٌّ كاتم بمعنى مَكْتوم

ماءٌ دافِق بمعنى مَدْفُوق

ويقال حديثاً: الفاقد التعليمي، بمعنى المفقود التعليمي.

خطأ في صياغة اسم التفضيل

يُخْطِئُ بَعْضهم في **صياغة اسم التفضيل**، فيقول مثلاً: هو أكثر عالِماً في هذا الأمر. والصوابُ أن يقولَ: هو أَعْلَمُ بهذا الأمر. وإذا أراد قال: هو أكْثرُ علماً في هذا الأمر. ولكنّ القولَ الأوَّلَ أصوبُ، لأنه مَصُوغٌ من فِعْلٍ ثلاثيّ هو (عَلِمَ). ومن الخطأِ قولُهم: هو أَشَدُّ مُتَأَهِّباً للامتحانِ من ذي قَبْل. والصوابُ أن يقال: هو أَشَدُّ تَأَهُّباً للامتحان من ذي قَبْل، فَيُؤتى بالمصدر منصوباً على التمييز بعد اسم تفضيل مناسبٍ، وهو هنا (أَشَدّ). وهكذا يُصاغُ اسم التفضيل من غير الثلاثي.

وَزارة أم وِزارة؟

يقولُ بعضُ الناسِ: ذهبتُ إلى وَزارةِ كذا (بفتح الواو)، يقصدون الذهابَ إلى مصلحةٍ حكوميةٍ تتولّى بعضَ شؤونِ الدَّولةِ، وتُسْنَدُ إلى وزير يُديرُ أعمالَها.

وقد جاءت كلمةُ (وزارة) بالكسرِ والفتحِ عندَ القدماءِ. ولكنْ، تَظَلُّ فِعالة بالكسرِ أَشْهَرَ في الدِّلالةِ على حِرْفَةٍ أو مِهْنَةٍ ما، أو تَولّي شأنٍ ما من شؤونِ الدولةِ.

وقد يخْطُرُ ببالِنا أَنَّ المقصودَ بالوَزارةِ (بفتح الواو) مكانُ الوِزارة التي تُباشرُ عملاً حكومياً، وأَنَّ الوِزارة (بكسر الواو) تشير وَحْدَها إلى الوظيفة الرسمية المُسنَدَةِ إلى الوزير.

لكنْ، لم تَثْبتْ دلالةُ (فَعَالة) عند القدماء على المكان في هذا الشأنِ، بل كانوا إذا أرادوا المكانَ الذي يُبَاشَرُ فيه أَمْرٌ من أمورِ الدولةِ، أَتَوْا بلفظٍ معجميٍّ مستقلٍّ، مثل: دار وبيت وما إلى ذلك، فقالوا: دار الخِلافة، أو بيت الإمارة، كما نقولُ نحن في هذه الأيامِ: مَقَرّ الوِزارة، أو مبنى الوِزارة، وتبقى دلالةُ فِعالَة (تُشارِكُها في ذلك فَعالة في بعض الأحيان) خاصَّةً بالمِهْنَةِ أو الوظيفةِ أو تَوَلِّي أمرٍ عامٍّ ما.

وقد جاء من ذلك عند القدماء، بالإضافة إلى وَزارة ووِزارة، للدلالة على مِهْنَةٍ أو منصبٍ رفيع: عَرافَة وعِرافَة، ووَلايَة ووِلايَة.

فَنُطْقُ كلمة وزارة بفتحِ الواوِ وكَسْرِها صحيح. على أننا إذا قصدنا المكان الذي تُدارُ فيه شؤونُ الوزارةِ يجبُ أن نأتيَ بكلمةٍ مستقلةٍ دالّةٍ على المكان، كأن نقولَ: مَقَرُّ الوِزارةِ، أو مبنى الوِزارة.

جمع بَنان

كلمة (البنان) تعني أطراف الأصابع، وليست مفرداً، بل هي نفسها اسمُ جنْسٍ جَمْعِيّ، ومفرده (بَنَانَة). واسم الجنس الجمعي يُعامَل -في علاقات المطابقة النحوية - معاملة المفرد المذكَّر، فيقال: بَنَانٌ مُخَضَّبٌ، ولذلك ظُنَّ أنه مفرد.

مُرْضِع أَم مُرْضِعَة؟

نقول للمرأة مُرْضِعَة، بالتاء، إذا كانت تُرْضِعُ طِفْلَها الآن، أي الوقت الذي نحنُ فيه. ولكنْ نقولُ: امرأةٌ مُرْضِعٌ (بغير التاء)، إذا كانت في طَوْرٍ من حياتها يحتاجُ فيه طِفْلُها إلى الرَّضاعِ منها منذُ ولادته إلى وَقْتِ فِطامِه.

حامِل أَم حامِلَة؟

ونقول: امرأةٌ حامِلَةٌ، بالتاء، إذا كانت تحملُ الآنَ على ظَهْرِها أو كَتِفَيْها حِمْلاً ما. ولكنْ نقولُ: امرأةٌ حامِلٌ، بغير التاء، إذا كانت تحملُ في رَحِمِها جنيناً. ويظل هذا وصفاً لها حتى ولادته.

حَاجّةٌ بيتَ الله وحَاجّةُ بيتِ الله

ونقول: هذه المرأةُ حاجَّةٌ بيتَ اللّه الحرام، إذا كانت تَحُجُّ بيتَ اللّه في الوقت الحاضر. ونقول هذه المرأةُ حاجَّةُ بيتِ اللّه الحرام، إذا كانت قد حَجَّتْ من قَبْلُ.

يَعْنِي ويُعْنِي

نقول: كان كلامُ الخطيب غامضاً، ولا ندري ما يَعْنِي به، بِفَتْحِ ياء المضارعة مِنْ (يَعْني)، أي: ما يَقْصِدُ به ويَرْمي إليه. ونقول: اجتاحت

البلادَ موجةٌ من الغلاءِ، وهذا يَعْني أنَّ البنوكَ سترفَعُ سِعْرَ الفائدة، بفتح ياءِ المُضارعة من (يَعْني)، أي وهذا يدلُّ على أنَّ البنوك سترفَعُ سعرَ الفائدة.

غيرَ أن بعضَ الناسِ يَضُمُّ ياءَ (يَعْني) في مثل هذه العبارات، وهو خطأٌ، لأنه يصبح مضارعاً للماضي (أَعْنَى)، ويصبح المعنى: يُهِمُّ أو يُتعِبُ، وفيه ابتعاد عن المقصود.

اختلاف صيغة النسبة إلى اللفظة الواحدة

تختلف صيغة النسبة إلى اللفظة الواحدة باختلاف المعنى المراد منها.

فمثلاً، كلمةُ (دَهْر)، لها نسبتان: (دَهْرِيّ) أي المُلْحِدُ الذي يُؤْمِنُ بالدهر، و(دُهْرِيّ) أي الشخص المُعَمَّرُ العالي السنّ.

وكلمة (مدينة)، النسبة إليها (مَدَنِيّ)، إذا كانت مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم (أي المدينة المُنَوَّرة)، و(مَدِينيّ) إذا كانت مدينة المنصور.

و(مدائنُ) كسرى، يُنْسَبُ إليها على لفظها المجموع، حتى لا تَلْتَبِسَ بالمنسوب إلى المفرد.

ونجد أن النسبة إلى العرب من الحضر هي (عَرَبيّ)، والنسبة إلى العرب منْ ساكني البادية هي (أَعْرابيّ).

ومن اختلاف النسبة إلى اللفظة الواحدة باختلاف المعنى المراد منها النسبة إلى (مَرْو)، وهي بلدةٌ في خراسان، فلها صيغتان: (مَرْوَزِي) (بإدخال الزاي)، إذا قُصِدَ النسبة إلى البلدة نَفْسِها وساكنيها،

و(مَرْويّ)، على الأصل، إذا قُصِدَ النسبة إلى الثوب المشهور الذي يُصْنَع فيها. وبذلك يجري التمييز بين الثوبِ والأناسِيّ.

والنسبة إلى (القِبْطِ)، وهم سكانُ مِصْرَ الأصليون، لها صيغتان، (قِبْطِيّ)، بكسر القاف، على الأصل، إذا قُصِدَ النسبة إلى الأناسِيّ، و(قُبْطِي)، بضَمِّ القاف، إذا قُصِدَ النسبة إلى الثوب المعروف الذي كان يصْنَعُهُ القِبط.

الالتباس بين بعض الصيغ مثل صيغتي (أَفْعَل وفاعل)

تؤدي التغيراتُ الصوتية التي تصيب بعض الألفاظ، أحياناً، إلى التشارك اللفظي، والالتباس بين الصِّيَغ، كما يجري بين الصيغتين المزيدتين (أَفْعَلَ) و(فاعل)، إذا كان الحرفُ الأصليُّ الأولُ من الفعل الذي اشْتُقا منه هو الهمزة، كما في الأفعال: أَمِنَ وأَثَرَ وأَزَرَ وأَكَلَ.

فمثلاً، وزن أَفْعَلَ من (أَمِن) هو في الأصل (أَأْمَنَ)، فتقلب الهمزة الثانية الساكنة إلى ألفٍ، فتصير الكلمة (آمَنَ)، كما في قولنا: آمَنَ به. ويُظَنُّ عندئذٍ أنَّ وزن (آمَنَ) هو (فاعل). وما هو في الواقع إلّا (أَفْعَلَ).

أيضاً، وزن (أَفْعَلَ) من (أَثَرَ) هو في الأصل (أَأْثَرَ) كما في قولنا: آثَرَهُ على نفسه. ويُظنُّ عند ذاك أنها من وزن (فاعل)، وما هي في الحقيقة إلّا من وزن (أَفْعَلَ).

لكن (آزَرَ) و(آكَلَ) هما أصلاً من وزن (فاعَلَ)، وتمَّتْ صياغَتُهما بزيادة ألفٍ بعد الهمزة، نقول: آزَرْتُ أصْحابي، وآكَلْتُ ضيوفي (أي شاركتهم في الأكل).

وبهذا نرى أن الألف في (آمَنَ) و(آثَرَ) ليستْ زائدةً، بل منقلبةٌ عن أصْلٍ وهو الهمزة، وأن الألف في (آزَرَ) و(آكَلَ) ليست منْقَلِبةً عن شيء، بل هي زائدةٌ ملازمةٌ لوزن (فاعَلَ).

ودَرْءاً للالتباس بين (أفْعَلَ) التي تصبحُ صورتها بالتغيّر الصوتي على غِرار (فاعَلَ)، وبين (فاعَلَ) الأصلية، نهتدي بالمصدر؛ فمصدر (أَفْعَلَ) هو (إفْعال)، ومصدر (فاعَلَ) هو (مُفاعَلَة): آمنَ إيماناً، وآثَرَ إيثاراً، لكنْ آزَرَ مُؤازَرَةً وآكَلَ مُؤاكَلَةً.

الألف في مستشفى هل هي للتأنيث؟

يَظُنُّ كثيرٌ من أهلِ اللغة، أن الألفَ في كلمةِ (مُستَشْفى) هي للتأنيث، فيعاملونها، في علاقاتِ المطابقة النحوية على أنها مؤنثة.

والذي يُعَزِّزُ هذا الظنَّ عندهم أنها تُجْمَعُ جمعَ مؤنثٍ سالماً، على مُسْتَشْفيات، ويُذَكِّرون العدد مع هذا الجمع، فيقولون مثلاً: خمسُ مسْتَشْفياتٍ، بدلاً من: خمسةُ مُسْتشْفيات. والعددُ المذكر، كما هو معروفٌ، يأتي مع المعدود المؤنَّث.

والواقع أن كلمةَ (مُسْتَشفى) هي كلمةٌ مُذَكَّرةٌ، وأن الألفَ في آخرها ليست للتأنيث، بل هي ناتجةٌ عن انقلاب الياء ألفاً، فأصلها (مُسْتَشْفَي) على وزْن (مُسْتَفعَل) من الجذر (ش ف ي).

وقد قلبت الياء في آخرها ألفاً، للقاعدة التي تَقْضي بقلبِ الياء المُتَطرِّفة المسبوقة بفتحةٍ، ألفاً.

إذنْ، (مستشفيات) هي جمعٌ لمذكّرٍ، وإن كانت صورتُه صورةَ جمْعِ المؤنَّثِ السالمِ. وليس كلُّ ما يُجْمَع هذا الجَمْع مؤنثاً، فكلماتُ: إصْطَبْل وسُرادِق ونَبات، مثلاً، هي كلمات مذكرة، ولكنها جُمِعَتْ هذا الجمع.

وقد جُمِعَتْ كلمة مستشفى جمع مؤنثٍ سالماً، لأنها من أسماء المفعولين المَبْدوءة بميمٍ زائدة، حَسْبما يزعُم النّحاةُ.

ومِثْلُ مُسْتشفى كلماتٌ أخرى كثيرةٌ مُذكرةٌ تنتهي بألفٍ منقلبة عن ياءٍ أو واوٍ، تُجْمعُ هذا الجمع، مثل: مُلْتَقَى ومُقْتضَى ومُشْتَرى ومُقْتنى ومُسْتوى ومُنْتدى، وكُلُّها أسماءٌ مذكَّرة على وزن (مُفْتَعَل).

اتحاد صورة بعض الأفعال عند إجراء بعض العمليات الصرفية

تُؤَدِّي بعضُ العمليات الصرفيّة، مع ما يرافقها من تغيراتٍ صوتيةٍ، إلى اتّحادِ صورةِ بعض الأفعال. ومن ذلك ما يحدثُ في إسناد الأفعال المضارعة المُعْتلَّة الآخر إلى الضمائر المختلفة.

مثلاً:

أنتم تَدْعُونَ

وأنتنّ تَدْعُونَ

هم يَدْعُونوهُنَّ يَدْعُونَ

أنتِ تَنْسَيْنَ

وأَنْتُنَّ تَنْسَيْنَ

أنتِ تَرْمِينَ

وأَنْتُنَّ تَرْمِينَ

فهنا أفعالٌ تتَّحِدُ في الصورة، ولكن تختلفُ عناصرها عند التحليل. ففي قولنا: أنتم تَدْعُون، الواو هي واو الجماعة (فاعِل)، والنونُ نون الإعراب، ولامُ الفعل وهي الواو، أي الحرف الأصليُّ الثالث، محذوفة.

وفي قولنا: أنتنَّ تَدْعُونَ، الواو هي لامُ الفعل، أي الحرفُ الأصليُّ الثالث، والنون هي نونُ النِّسوة (فاعِلِ).

وفي قولنا: هم يَدْعونَ، الواو هي واو الجماعة (فاعِل)، والنون نونُ الإعراب، ولامُ الفعل وهي الواوُ محذوفة.

وفي قولنا: هُنَّ يَدْعونَ، الواو هي لامُ الفعل، والنون هي نونُ النسوة (فاعل).

وفي قولنا: أَنْتِ تَنْسَيْنَ، الياءُ هي ياء المخاطبة (فاعِل)، والنون هي نون الإعراب، ولام الكلمة (وهي الياءُ) محذوفة.

وفي قولنا: أَنْتُنَّ تَنْسَيْنَ، الياء هي لامُ الكلمة، والنون نون النِّسْوة (فاعل).

وفي قولنا: أنتِ تَرْمِينَ، الياء هي ياء المخاطبة (فاعل)، والنون نون الإعراب، ولامُ الكلمة (وهي الياءُ) محذوفة.

وفي قولنا: أَنْتُنَّ تَرْمِينَ: الياءُ هي لامُ الكلمة، والنون نون النسوة (فاعِل).

يَزيد ويُزيد

الفعل (زادَ يزيدُ) فعلٌ لازمٌ، كقولنا: زاد الفقرُ في بعضِ البلدان، ومتعدٍّ بنفسِهِ، كقولنا: زادَ الفقرَ نَقْصُ الموارِدِ الطبيعية. وقد يتعدى إلى اثنين، كقولنا: زاده علماً؛ فيمكن أن نعرب (علماً) مفعولاً به ثانياً أو تمييزاً، لأن الضابط المعنويَّ لهما واحد، وهو أنهما يصلحان للإجابة عن: ماذا؟

يجبُ إذن، أن نفتحَ الياء في (يَزيد)، لا أن نَضُمَّها كما يفعلُ بعضهم، ممّا يوحي خطأً بأن (يزيد) هو مضارع الفعل المزيد بالهمزة (أزاد).

وفي حلقةٍ سابقةٍ ذكرنا خطأ منْ يقولُ (يُعْني) بضمِّ الياء، بدلاً من (يَعْني) بفتح الياء، إذا أراد أن يَدُلَّ على المقصود بشيءٍ قبلها، أو أن يُحَدِّدَ معناها. فالفعل هنا ليس مضارعاً للماضي (أَعْنَى)، أي أَتْعَبَ وأَهَمَّ.

جَزَمَ يَجْزِمُ

نسْمعُ بعض المُتَحدِّثين يقولون: لا نُجْزِمُ، أو: لا نستطيع أن نُجْزِمَ بكذا وكذا، بمعنى أنّا لَسْنا متأكِّدينَ منْ صِحَّةِ معلومةٍ ما، أو لا نَقْطَعُ بصحَّتها.

و(نُجْزِمُ) بضمِّ النون، يدل على أنه مضارع (أَجْزَمَ)، وهو فِعْلٌ ماضٍ على وَزْنِ (أَفْعَلَ).

والواقع أنَّ الفعل (جزَم يَجْزِمُ) هو فعلٌ مُتَعَدٍّ بنفْسِهِ، ولا يحتاجُ إلى تَعْدِيَةٍ بالهمزة. ونُطْقُهُ بضَمِّ حرف المضارعة خطأ.

نقول: جَزَمَ الأمرَ يَجْزِمُهُ جَزْماً، أي أَخَذَ فيه بالثقةِ. وعلى هذا، يجبُ أن نقول: أَجْزِمُ ونَجْزِمُ، وتَجْزِمُ، ويَجْزِمُ، بفتح حرف المضارعة فيها كُلِّها.

اسم المفعول من الثلاثي الأجوف الذي وسطه واو أو ياء مُعلَّة

يُصاغ اسم المفعول من الفعل الثلاثي الأجوف الذي وسطه واو مُعلَّة (أي منقلبة ألفاً) –على وزن (مَفُول)، وذلك بحذف الواو التي هي عين الكلمة (أي الحرف الأصليُّ الثاني)، والإبقاء على أمارَة الوزن، وهي واوُ (مَفْعول). نقول: صاغ يَصُوغ مَصُوغ، قاد يَقُودُ مَقُود، لامَ يَلُوم مَلُوم، قال يقُول مَقُول.

ولكنَّ بعض المتكلمين يخطئون فيصوغون اسم المفعول من مثل هذه الأفعال، كما يصاغ اسم المفعول منها إذا كانت مزيدةً بهمزةٍ، فيقولون خطأً: مُصَاغ، ومُقَاد، ومُلَام، ومُقَال. والصواب ما ذكرناه أعلاه.

ويُصاغُ اسم المفعول من الفعل الثلاثي الذي وسطه ياءٌ مُعَلَّة (أي منقلبة ألفاً) –على صيغة (مَفِيل)؛ ويكون هذا بحذف الياء التي هي عينُ الكلمة، وتحويل واو مفعول إلى ياءٍ، للتمييز بين الأجوف الواويّ والأجوف اليائيّ، فيصاغُ اسم المفعول من باع يبيعُ على مَبِيع، وصاد يصيدُ على مَصيد، وسال يسيلُ على مَسِيل، وعاش يَعيشُ على مَعِيش، وذاعَ يَذيعُ على مَذيع. لكنّ بعض المتكلمين يُخْطئون فيصوغون اسم المفعول من مثل هذه الأفعال على غِرار اسم المفعول من المزيد بهمزةٍ من هذا الباب، فيقولون: مُباع، ومُصاد، ومُسال، ومُعاش، ومُذاع. وهذا خطأٌ، والصواب ما أثبتناه آنفاً.

على أن بعض العرب القدامى كانوا يصوغون بعض الأفعال من هذا النوع من الأفعال اليائية (خاصّةً)، على صيغة اسم المفعول الأصلية، دون حذفٍ، فيقولون: مَبْيوع ومَدْيون ومَزْيُون (من الزّين لا الوزن) بدلاً من: مبيع ومَدِين ومَزِين، تماماً كما يجري في عاميتنا اليوم.

وثمة خلافٌ في الحكم بالخطأ على مَنْ يتبع هذا النهج. والأفضل اتباع القاعدة...

رئيس ورئيسيّ

الأصل هو (رئيس)، صفة مُشَبهَة على وزن (فَعِيل)، ومُؤَنَّثُهُ (رئيسة). ولكن بعض العرب يضيفون ياء النسبة إلى الصفة المشبهة، تأكيداً لوصفيّتها، فيقولون رئيسيّ ورئيسيّة. وقد أصبح وزن رئيسيّ اليوم شائعاً ومقبولاً، بالإضافة إلى رئيس.

ومن الشائع في العربية إضافة ياء النسبة إلى الصفات لتأكيدها، مثل قولهم (دوّاريّ) من (دَوَّار) صفةً للدهر، أي الذي لا يستقرّ على حال.

ومن الشائع كذلك إضافة ياء النسبة إلى الأسماء الجامدة، فتحوّلها في المعاملات النحوية إلى صفة مشبّهة ترفع فاعلاً: هذا فَتَىً عربيةٌ أُمُّه، ويعربون (أُمُّه) فاعلاً للصفة المشبهة (عربيّة). حتى قال بعضهم إن (رئيسيّ) من هذا القبيل، لأنها مأخوذة من (رئيس) مباشرةً بعدما تطوّرت من الوصفيّة إلى اسم الذات (substantivized adjective)؛ ولذلك هي صحيحة لأنها منسوبة إلى اسم الذات، وليست الياءُ ياءَ النسبة مضافةً إلى الوصف المحض.

دعا أم دعى؟

(دَعَا) من (دَعَوَ) فعل ثلاثي ماضٍ معتلّ مُنْتَهٍ بواو قبل الإعلال. والقاعدة الإملائية تنص على أن يكتب بالألف القائمة فقط، سواء أكان معناه (طلب الحضور) أم كان غير ذلك. ولا يجوز أن يكتب بغير الألف القائمة.

الفرق بين مُصْطَلَحي لَوْعبة وتلعيب

كلمة لَوعبَة مصدر على وزن فَوعلة، مثل حَوكمَة وحَوسبَة وقَونَنَة وهي تعني هنا: إحكام فَنّ اللّعِب، لأن وزن فوعلة يدل على تمكين حقيقة الشيء وضبط أصله.

وكلمة تلعيب، على وزن تَفعِيل، هي مصدر الفعل لَعَّبَ على وزن فَعَّل الذي يفيد الجعَل. نقول: لَعَّبتِ المرأةُ طِفلها، أي جعلته يلعب. ونقول: لَعَّبَ مُعَلِّم الرياضةِ تلاميذه، أي جعلهم يلعبون. وهي تفيد، بوجه من الوجوه المبادرة والمبادأة والمشاركة في نشاط اللعب.

ولَوعَبَة وتلعيب مختلفتان في معناهما الفرعي، ولا يمكن أن تستعملا مترادفتين، وإن جَمَعَهُما معنى عام هو اللعب. على أنهما يمكن أن تستعملا مجازاً للدلالة على المهارة والقدرة على المناورة والمداورة.

النوع الصرفي لكلمة (منقلب) في قوله تعالى: ﴿أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾، وإعرابها

مصدر (انقلب) القياسي هو (انقلاب). ولكنْ قد يكون للكلمة مصدر آخر يُسَمّى المصدر الميمي. و(مُنْقَلَب) هي المصدر الميمي لـ (انقلب). و(أيّ) التي أضيفت إلى (مُنْقَلَب) تُعْرَبُ نائب مفعولٍ مطلقٍ للفعل (ينقلب)، على تقدير: ينقلبون أيَّ مُنْقَلَب.

هل يجمع (وقت) على أواقيت، حملاً على (ياقوت) يواقيت؟

جمع (وقت) القياسي هو (أوقات)، وجمع (وقت) على (أواقيت) مباشرةً هو شذوذٌ واضح؛ فَ (أواقيت) ليست جمعاً للمفرد (وقت)، بل جمعٌ للجمع (أوقات)، حملاً على ميقات (التي أصلُها مِوْقات)، وتُجْمعُ على (مواقيت).

وتُحْمَلُ (أوقات) على (ميقات)، لأنهما تشتركان في الجذر (واو. قاف. تاء)، وفي الدلالة على الزمن، وفي الوزن العروضي؛ إذ تتساويان في عدد الحروف ونوعها، وتوزيع الحركات والسَّكنات، وأنهما خماسيتان قبل آخرهما حرفُ مدٍّ هو الألف، ولذلك جمعتا على صيغةِ منتهى الجموع: أفعال - أفاعيل، ومِفْعال - مفاعيل.

وليس لـ (ياقوت) دخلٌ هنا، لأنها تختلف عن (وقت) وزناً ومعنىً، وتُجْمع على (يواقيت) جمعاً قياسياً مباشراً، والتمثيل بها لا يصلحُ في هذه المسألة.

إذن، جمع (وقت) هو (أوقات)، وجَمْعُ الجمع هو (أواقيت)، حملاً على (ميقات) التي تعني الوقت أيضاً. وقد جاءت بهذا المعنى وحده في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿إِنَّ يَوْمَ ٱلْفَصْلِ مِيقَٰتُهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ (الدخان: ٤٠).

وقوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ قُلْ هِىَ مَوَٰقِيتُ لِلنَّاسِ وَٱلْحَجِّ﴾ (البقرة: ١٨٩).

الباب الثالث:

مسائل نحوية وأسلوبية

مُخْتَلِف ومُخْتَلَف

نقول: دارت بَيْنَنا **مُخْتَلِفُ** الأحاديثِ، و: تَطَرَّقْنا إلى مُخْتَلِفِ الشُّؤونِ، وناقَشَتِ اللجنةُ مُخْتَلِفَ الموضوعات. والأصلُ: دارَتْ بَيْنَنا أحاديثُ مختلفةٌ، وتطرقنا إلى شؤونٍ مختلفةٍ، وناقشتِ اللجنةُ موضوعاتٍ مُخْتَلِفَةً. ثم قُدِّمَت الصفة على الموصوف، وأُضيفتْ إليه إضافةً لفظية. وهنا ينبغي أن تظلَّ الصفة على أصلها، أي أنْ تظلَّ اللامُ مكسورةً.

ولكن إذا فتحنا اللامَ، وصارت (**مُخْتَلَف**) تَغَيَّرَ معناها تماماً، وصارت تعني: المكان الذي يُذْهَبُ إليه كثيراً. نقولُ: هذا المكانُ مُخْتَلَفُ الصِّبا، أي المكانُ الذي اعْتَدنا الذهابَ إليه كثيراً في صِبانا.

المواضع التي تُزادُ فيها (إنْ) و(أَنْ)

لا يعرف كثير من المتحدثين الموضعَ الذي تُزادُ فيه (إنْ) والموضعَ الذي تُزادُ فيه (أَنْ)؛ فَـ(إنْ) بكسر الهمزة، لا تُزادُ إلّا بعد (ما) النافية. نقول: ما إن وصل الفريقان حتى بدأت المباراة. ويخطئ من يقول هنا: ما أَنْ وصل الفريقان حتى بدأت المباراة. لأن (أَنْ) بفتح الهمزة، لا تُزادُ إلّا بعد (لمّا). جاء في القرآن الكريم (يوسف: ٩٦): (فلمّا أَنْ جاء البشيرُ ألقاه على وجهه فارْتَدَّ بصيراً). وبناءً على ذلك نقول مثلاً: لمّا أَنْ حَضَر الضيفُ قام الجميع احتراماً له.

اعتذر عن واعتذر عن عدم ...

نقول: **اعتذر عن تَأَخُّرِهِ**، إذا جاء متأخراً؛ واعتذر عن تقصيره، إذا قَصَّرَ في أمر ما؛ واعتذر عن خَطَئِه، إذا أخطأ في أمرٍ ما.

ونقول: **اعتذر عن عَدَم حضورِهِ الاجتماع**، إذا لم يحضر؛ واعتذر عن عدم المشاركة في المؤتمر، إذا لم يشارك في المؤتمر. ولا نقول في هذه الحالة: اعتذر عن حضوره الاجتماعَ، واعتذر عن المشاركة في المؤتمر، لأنه لم يحضر ولم يشارك.

قَطُّ وأَبداً

نقول: لم أَزُرْ باريسَ قَطُّ، ونقول: لن أقربَ هذا الطعامَ أبداً.

وهنا نرى أنه لنفي الماضي نستعمل (**قطّ**)، ولنفي المستقبل نستعمل (**أبداً**)، ولا يجوز العكس، أي استعمال (قط) لنفي المستقبل، واستعمال (أبداً) لنفي الماضي، كما يجري على ألسنة بعض الناس.

الترتيب الأبجدي والهجائي والألفبائي

يلتبسُ الأمر على بعض الناس، فيقولون: الترتيب الأبجديّ، يَعْنُون به الترتيب الهجائيَّ أو الأَلفبائيَّ. والواقعُ أَنَّ ثمةَ اختلافاً بين هذه المصطلحات. فالترتيبُ الأبجديُّ يتبعُ ترتيبَ الحروف على نَمَط: أبجد هوز حطي كلمن ..... إلى آخرِه، والترتيبان الهجائيُّ والألفبائيّ يكونان بحسب حروفِ الألفباء المعروفة: ألف باء تاء ثاء جيم حاء ..... إلى آخرِه.

ليلَ نهارَ أم ليلاً نهاراً؟

يجري على ألسنة بعضِ الناس قولُهم: **تفتح الصيدليةُ أبوابَها ليلاً نهاراً**. وهذا غيرُ صحيح، ويجبُ أن يقالَ: ليلَ نهارَ، ببناء الجزأين على الفتحِ. ويجوزُ أن نقولَ: ليلاً ونهاراً، على الأصل. وسَبَبُ البناءِ على الفتحِ هو تركيبُ الظرفين: (ليلاً) و(نهاراً) في كلمةٍ واحدة، بِحَذْفِ الواو بينهما. فالتركيبُ هو علَّةٌ للبناءِ في اللغةِ العربية.

ومثلُ هذا قولُنا أزوره صباحَ مساءَ، والأصل: صباحاً ومساءً؛ وقولُنا مثلاً في الأعداد المركبةِ: خمسةَ عَشر، والأصل: خمسة وعشر.

نوع (لا) في قولنا: لا إراديّ

(لا إراديّ) لفظة مُرَكَّبة من (لا) النافية التي لا تُؤَثِّر في إعراب ما بعدها، والصفة المنسوبة (إراديّ). وهذا تركيب حديث، ومثله: سلكي ولا سلكيّ. ويُعْرَب هذا التركيب بجزأيه كتلةً واحدةً، فنقول: هذا الفِعْلُ لا إراديٌّ، وفَعَلْتُ ذلك لا إراديّاً....

والأصل أن ينفى في هذه الحالة بـ (غيْر): كقولنا (غير إراديّ) لأن النفي بـ (لا) جاء بطريق الترجمة.

تقسيم الزمان النحوي وأدوات النفي المسايرة له

يُقْسَم الزمانُ النحويُّ إلى ماضٍ وحاضرٍ ومُسْتَقْبل. وثَمَّةَ أدواتٌ للنفي في اللغة العربية تُسايرُ هذا التقسيم. فمثلاً:

لَمْ: أداةٌ لنفي الماضي حتى الزمنِ الحاضرِ (أي زمنِ التكلُّم) وليس ثَمَّة احتمالٌ في حصول المنفيّ مستقبلاً، مثل: لم أحضر الاجتماعَ يَوْمَ أمْس.

لمّا: أداةٌ لنفي الماضي حتى زمنِ التكلُّم، ويُحْتَمَلُ حصولُ المَنْفِيِّ مستقبلاً، مثل: لمّا أقرأ الكتاب الجديد.

ليس: لنفي الزمن الحاضر: ليس الجوُّ ماطراً. ومثلُها (لا) و(ما) النافيتان للمضارع، مثل: (لا يُحِبُّ اللّه الجهر بالسوء من القَوْل)، و(وما تَدْري نَفْسٌ ماذا تَكْسِبُ غداً).

لَنْ: لنفي المستقبل: لَنْ أقربَ هذا الطعامَ.

ومَـرَّ بنـا أن (قـطّ) ظـرف لنفـي مـا مضـى، و(أبـداً) ظـرف لنفـي المستقبل. ومثله (عَوْضُ) ولكنه غَيْرُ مستعملٍ الآن. ومن الظروف التي يمكن أن ننفيَ بها الماضي والمستقبل معاً الظرفُ (أصْلاً)، كقولنا: ما فَعَلْتُ ذلك أصلاً ولا أَفْعَلُهُ أصلاً، بمعنى: ما فعلته قطُّ ولا أفعله أبداً. ولكنّ (أصلاً) لا يستعمل هكذا في زمننا الحاضر.

يسرّني إعلامُكم أَم إعلامَكم؟

من الأخطاء الشائعة جداً، نصبُ الفاعل إذا كان اسماً ظاهراً مؤخّراً، وكان المفعولُ به ضميراً متصلاً بالفعل.

وعليه مئات الأمثلة، منها:

يَسُرُّني إعلامَكم، والصواب: إعلامُكم.

يُشَرِّفني لِقاءَكم، والصواب: لقاؤُكم.

يُسْعِدُني الحديثَ مَعَكم، والصواب: الحديثُ مَعَكم.

لا يُمْكِنُه الاجتماعَ بكم، والصواب: الاجتماعُ بكم.

لا يَسَعُنِي إهمالَ هذا الموضوع، والصواب: إهمالُ هذا الموضوع.

لا يُمْكِنُنَا الاتفاقَ على شيء، والصواب: الاتفاقُ على شيء.

لا يَسَعُهُ إلّا إبلاغَكُم بالحقيقة، والصواب: إبلاغُكُم بالحقيقة.

لا يَضِيرُنا الاستعانةَ بغيرنا، والصواب: الاستعانَةُ بغيرنا.

لا ينقُصُنا إلا رُؤْيَتَكُم، والصواب: رُؤْيَتُكُم.

لا يُفْسِدُه إلا رفاقَ السوءِ، والصواب: رفاقُ السوء.

راحَ ضَحيّتُه أم ضَحيّتَه

ومن الأخطاء الشائعة رَفْعُ خبر (راحَ) العاملةِ عَمَلَ (كان) وأخواتها، إذا قُدِّمَ على اسمها، فيقولون: راحَ ضحيةُ الزِّلزالِ مئاتُ القَتْلى. والصواب: راح ضحيةَ الزِّلزال مئاتُ القَتْلى.

ويقولون: وَقَعَ حادثُ سَيْرٍ مُرَوِّعٌ راح ضَحِيَّتُهُ ثلاثةُ أشخاص. والصواب: راح ضَحِيَّتَهُ ثلاثةُ أشخاص.

ويكثرُ هذا الخطأُ عند الحديث عن ضحايا الحوادثِ والزلازلِ والبراكينِ والحروبِ، وما إلى ذلك.

سوف لن وسوف لا

يستعمل بعضُ المتكلمين بدلاً من (لَنْ) التي تفيدُ النفيَ والاستقبالَ، وتنصبُ المضارعَ بعدها لفظين مركبين هما (سوف لا) و(سوف لن)، واللفظ الأول مكون من (سوف) التي تفيد الاستقبال، و(لا) التي تفيد النفي، وهذا يساوي ما تفيده (لن) من نفي المستقبل، ما عدا شيئاً واحداً، وهو أن (سوف لا) لا تنصب الفعل المضارع بعدها. واللفظ الثاني مكون من (سوف) التي تفيد الاستقبال و(لَنْ) التي تفيد النفي والاستقبال معاً، ومعنى ذلك أن هذا اللفظ يفيد معنى الاستقبال مرتين: الأولى بـ(سوف)، والأخرى بـ(لن) نفسها.

وعلى هذا يحسن أن نَسْتبعِدَهما بديلين من (لن)، والاكتفاءُ بها، نظراً إلى خفتها وبساطتها، وعدمِ ثقلها التركيبي مثلَهما، ولأن (سوف لا) لا تؤثر النصب في الفعل بعدها، ولتكرار معنى الاستقبال في (سوف لن).

غير أن بعض النحاة ينازعون في بساطة لَنْ ويقولون إنها هي نفسها مركبة في الأصل من (لا) النافية و(أنْ) التي تفيد الاستقبال. ولكن الذي حدث في تركيب (لن) هو نوعٌ من النحت لا التركيب التام، لأنه جرى اقتطاع بعض أجزائهما وصارا لفظاً واحداً، حتى اعتقد الجميعُ ببساطتِه وسلامتِه من التركيب. لكن التركيب في (سوف لا) و(سوف لن) كان تاماً ولم يُحْذفْ من العناصر المكوِّنة لهما شيء، فَبَقِيا على ثقلِهما.

(بين) و(إلى) عند البَيْنِيَّة في الزمان أو المكان أو العدد

(بَيْنَ) ظرف بمعنى: وَسْط شيئين فأكثر. والأغلب العطف بعده بالواو. نقول: كانت المنافسةُ شديدةً بين عليٍّ وأحمد. ولكن إذا كانت البَيْنِيَّة في الزمان أو المكان أو العدد، جازَ أن نأتي بحرف الجر (إلى) مكان الواو. نقول: ما بين المغرب إلى العشاء، وما بين بغداد إلى البَصْرة، وما بين الثلاث إلى التسْع.

وقد يعطف بالفاء، إذا كانت البَيْنِيَّة في المواقع المتقاربة، كقول امْرِئ القيس: بَيْن الدَّخول فَحَوْمَلِ.

على أنَّ الأقيس في هذا كله العطف بالواو. وقد تضاف (بَيْن) إلى الجمع فلا نحتاج إلى العطف بعدها، كقولنا: جَلَسْتُ بين الحضور.

بالرِّفاءِ أم بالرَّفاه؟

يُهَنَّأُ المتزوِّجون حديثاً بعبارة: بالرِّفاء والبنِين، وهو دُعاءٌ لهم بالوئام والانسجام، وأن يُرزقوا بالبنين.

ولكنَّ العبارة حُرِّفَتْ على مدى الزمن حتى صارت: بالرَّفاهِ والبنين، من الرفاهة، أيْ رَغَدِ العيْشِ. وهي عبارة ليست مُسْتَبْعدةً تماماً، لما تَحْمِلُهُ من معنى طَيِّبٍ، ولكنها لا تُعَبِّرُ عن المراد الأصليِّ بالتهنئة.

(إذا) و(إن) الشرطيتان

وقد فَرَّقوا بين أداتي الشَّرْط (إذا) و(إن)، فجعلوا تعَلُّق (إذا) بالمُمْكن والمُحَقَّقِ، وجعلوا تَعَلُّقَ (إنْ) بالممكن فقط. والمقصود بالممكن ما يُحْتمل وقوعه، كأنْ نقول: إذا حضَرْتَ، أو: إنْ حضَرْتَ؛ إذا درَسْتَ، أو: إن درَسْتَ، كلُّ هذا ممكنٌ، وتشترك فيه (إذا) و(إنْ). والمحقَّقُ مثلُ أن نقولَ: إذا احْمَرَّ البُسْرُ (أي احمَرَّ ثمر النَّخْلِ)، وإذا جاء الربيعُ، وإذا طلع النَّهارُ، وإذا جاء رأسُ الشهر. فكلُّ هذه الأمور مُتَيَقَّنَةُ الوقوع وتحْصُلُ لا محالة؛ وتُعلَّقُ بها (إذا) وحدها، ولا يجوزُ تعليقُ (إنْ) بها. وقد رَتَّبوا على هذا الفَرْق بين (إذا) و(إنْ) مسألةً شرعيَّةً تتعلَّقُ بالطلاق؛ فقوْلنا: أنتِ طالقٌ إذا احْمَرَّ البُسْرُ، يوجِبُ الطلاق، لأنَّ احمرار البُسْرِ مُحَقَّقُ الوقوع، وقَوْلنا: أنتِ طالقٌ إن احْمَرَّ البُسْرُ، لا يُوجِبُ الطلاق، لأن (إنْ) لا يُعَلَّقُ بها المحقَّقُ المُتَيَقَّنُ الوقوع، بل الممكن فقط.

المصدر واسم المصدر

يُفَرِّقُ النحويون بين المصدر واسم المصدر؛ فالمصدر ما وافق لفظ الفعل من حيث تَضمُّنُه حروف الزيادة الموجودة في الفعل. وهذا يظهر جلِيّاً في مصادر الأفعال المزيدة، مثلُ: أنْبَتَ إنباتاً، وأعطى إعطاءً، وتكلَّم تكلُّماً، وتوَضَّأَ توضُّؤاً.

ونلاحظ هنا أن الزيادة في الفعل قد ظهرت في الاسم، كالهمزة في إنْبات وإعْطاء، والتاء والتضعيف في تكَلُّم وتوَضُّؤ.

ولكن إذا قلنا: أنْبَتَ نباتاً، وأعطى عطاءً، وتكلَّمَ كلاماً، وتوَضَّأ وضُوءاً، كان نبات وعطاء وكلام ووضوء، أسماءَ مصادرَ، لا مصادِرَ، لأنها خَلَتْ من حروف الزيادة في الأفعال المقابلة.

ويُلاحظ في الفرقِ بيْنَ المصادر وأسماء المصادر، أنَّ المصادر أسماءٌ معنويةٌ خالصةٌ، وأنَّ أسماء المصادر أقربُ إلى المحسوسات منها إلى الأمور المعنوية الخالصةِ، ولكنها قُرِّبَتْ بفعل التطور من المصادر، فصارت تقومُ بوظيفة المصادر، فتكونُ مفاعيلَ مُطْلقةً أو نائبةً عنها، على رأيِ بعْضِهم، كما في الأمثلة السابقة، وتعملُ عمَلَ المصادر فتأخُذُ مفعولاً به كما في قول الشاعر:

قالوا: كَلامُك هِنْداً وهي مُصْغِيَةٌ يَشْفيكَ، قلتُ: صحيحٌ، لَوْ كانا

فَ(هنْداً) مفعول به لاسم المصدر: كلام.

معنى (الذي أراه) في البناء للمعلوم والمجهول

عبارة (الذي أُراهُ)، بالبناء للمجهول، تَعْني الذي أَظُنُّ، وعبارة (الذي أَراهُ)، بالبناء للمعلوم، تعني الذي أذْهَبُ إليه. فالبناء للمعلوم في هذا الأسلوب من أساليب إبداء الرأي، في مسألةٍ من المسائل، أوضحُ في الدلالة على تَبَنِّي الرأي واعتماده، في صورةٍ قاطعة.

وفي هذا ردٌّ على مَنْ يَفْرِضون أن يأتيَ الكلامُ مَبنيّاً للمجهول دائماً، في مثل هذا الأسلوب من أساليب إبداء الرأي، وذلك لاختلاف المعنى بينَ البناء للمجهول والبناء للمعلوم.

ما التعجبيَّة

نَسْمَعُ عبارة: ما أَمَرَّ فلانٌ وما أَحْلى، ونظنُّ أنَّ (ما) هنا للتعجب، وأَنَّنا نتعجَّبُ من مرارة فلانٍ وحلاوته، وهذا غير صحيح، لأن (ما) هنا نافية فقط، والمعنى: ما قال فلانٌ مُراً ولا حُلْواً يُنْسَبُ إليه.

ورفع كلمة (فلان) في العبارة، دليلٌ على أنها فاعلٌ للفعل (أَمَرَّ) الذي أَصْلُهُ (أَمْرَرَ) على وزن (أَفْعَلَ)، حَدَثَ فيه نقلٌ للحركة (الفتحة) بين الراءَيْن، إلى الساكن قبلَهُما، ثم إدغامٌ. ومعناه: قال شيئاً مُرًّا.

وكذلك (أحلى)، أي قال شيئاً حُلْواً، فِعْلٌ من وَزْن (أَفْعَلَ)، وأصله (أَحْلَوَ)، قلبت واوُه ألفاً.

و(ما) التَّعَجُّبِيَّة تُعْرَفُ بشيئين، أوَّلُهُما نَصْبُ الاسم بعد الفِعْل، ويكونُ مفعولاً به، لذلك الفعل.

والآخر، التَّنْغيمُ، لأنها تُقْرَأُ بنغمةِ التعجبِ العالية. نقولُ: ما أقْصَرَ الطريقَ! ما أصْعبَ الحلَّ! ما أحْلى الحياةَ! ما أَمَرَّ الدواءَ!

آخرون أَم آخرين بعد العدد المركَّب؟

جاء في أحدِ الأخبار: قُتِلَ عشرةُ أشخاصٍ وجُرِحَ أربعة عشرَ آخرين.

وهذا خطأٌ، والصواب أن يُقال: أربعة عشرَ آخرون، لأن (آخرون) هي نعت لأربعةَ عشرَ، على المحلّ. فأربعة عشرَ عددٌ مركبٌ مبنيٌّ على فتح الجُزْأَين في محل رفع نائب فاعل للفعل (جُرِحَ). و(آخرون) هي نعتٌ مرفوعٌ له على المحلّ، لا تمييز.

ولكن، لو قلنا: وجرح أربعة عشر رجلاً آخرين لوجب النصب، لأنها تصبح نعتاً للتمييز المنصوب (رجلاً).

السادةُ أعضاءَ المجلسِ المحترمون أم المحترمين؟

يأتي في بعض المخاطبات الرسمية قولُهم: السادةُ أعضاءَ المجلس المحترمون، برفع المحترمين. وهذا خطأ. ويجب القولُ بدلاً من ذلك: السادةُ أعضاءَ المجلس المحترمين، لأن (المحترمين) نعتٌ لـ(أعضاءَ) لا لـ(السادة).

فالسادةُ منادىً مبنيٌّ على الضم في محل نصبٍ، و(أعضاءَ) بدل من (السادةُ) منصوبٌ على المحل، وكأنك تنادي من جديدٍ: يا أعضاءَ المجلس. و(أعضاءَ) مضاف، و(المجلسِ) مضاف إليه مجرور. و(المحترمين) هي نعتٌ منصوب لـ(أعضاءَ). ومعروفٌ أن النعت يتبع أقرب اسمٍ إليه. وقد قُطِعَ بين (المحترمين) و(السادة) بالبدل.

لذلك لو أتينا بالنعت بعد (السادة)، وقلنا: السادةُ المحترمون أعضاءَ المجلسِ، لكان ذلك صحيحاً، لأنا جعلنا النعت بعد المنعوت مباشرةً بلا فاصل.

إعراب (متأثراً) في (بكى الصحفي متأثراً بالمنظر)

كيف نُعرِبُ كلمة (متأثّراً) في قولنا: بكى الصّحَفِيُّ متأثِراً بالمنظرِ الذي شاهدهُ؟

نلجأ أولاً إلى ما يُسَمَّى بالضابط المعنويّ. وهنا يُمْكن أن نُعْرب (متأثّراً) حالاً من الصَّحفيّ، لأنها تَصْلحُ جواباً عن السؤال: كيف بكى الصحفيّ؟ ويُمْكن أن نُعْرِبها مفعولاً لأجله، لأنها تصلح جواباً عن: لماذا بكى الصحفيّ؟

غيْرَ أنَّنا لا يُمْكن أن نكتفي بالضابط المعنويِّ وَحْدَه، ونُهْمِلَ الشروط النحوية الأخرى؛ إذ يَلْزَمُ المفعول لأجله أنْ يكون مصدراً دالّاً على النية والقصد.

وكلمة (متأثّراً) هنا ليست مصدراً، ولا تدُل على قصدِ الصحفيّ إلى التأثّر قَصْداً، بل هي اسم فاعلٍ يدل على حالةٍ عابرة تأثَّر فيها الصحفيّ بما رآه.

وهذا أَلْيَقُ بالحال؛ والأصحُّ إعراب كلمة (متأثّراً) حالاً.

ولكنْ، لِنَفْترضْ أنّا أَتَيْنا بالمصدر (تأَثّراً) بدلاً من اسم الفاعل (متَأَثّراً)، فهلْ يُمْكنُ أن نُعْرِبَهُ مفعولاً لأجله؟

لا يمكن أن نعربه مفعولاً لأجله، لانعدام القصد إلى التأثُّر قَصْداً، كَقَصْد الاحترام مثلاً في قولنا: وقف الأبناء احتراماً لِأبيهم.

وعلى ذلك، نعرب (تأثّراً) حالاً مؤولاً بمشتق، هو (متأثّراً).

أثر الوهم في المنع من الصرف

يمنع بعضُ المتكلمين، من الصرف، الجموعَ من وزن (أَفْعال) التي تنتهي بهمزة، ظناً منهم أنها من أوزان المؤنث الممنوعة من الصرف، وأنها تنتهي بألف وهمزة زائدتين، فيقولون:

سمعتُ أنباءَ جديدةً، والصواب: أنباءً.

و: تُنيرُ الشوارعَ أضواءُ ساطعةٌ، والصواب: أضواءٌ.

و: تسُودُ المجلسَ أهواءُ متباينةٌ وآراءُ متضاربةٌ: والصواب: أهواءٌ وآراءٌ.

و: اجتاحت البلادَ أجواءُ عاصفةٌ، والصواب: أجواءٌ.

و: هطلت الأمطارُ في أرجاءَ عدةٍ من البلادِ، والصواب: أرجاءٍ.

و: تَشَكَّلَ الصقيعُ في أنحاءَ متفرقةٍ من البلاد، والصواب: أنحاءٍ.

و: له أبناءُ صالحون، والصواب: أبناءٌ.

وكلُّ الجموع السابقة همزتُها ليست زائدةً، بل هي إمّا أصلية وإمّا منْقَلِبةٌ عن ياءٍ أو واو. فالهمزة أصليةٌ في (أنباء وأضواء)، ومنقلبة عن ياءٍ

في (أهواء وآراء)، ومنقلبةٌ عن واو في (أجواء وأرجاء وأنحاء وأبناء). ولذلك فهي ليست من الأوزان المؤنثة التي تنتهي بألف وهمزة زائدتين وتستحق المنع من الصرف، مثل: شعراء وكرماء.

لذلك يجب أن نتخلص من وهم منعها من الصرف. والدليل على ذلك ما جاء في القرآن الكريم من وجوب صرفها، كما في قوله تعالى: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّآ أَسْمَآءٌ سَمَّيْتُمُوهَآ﴾ (النجم ٢٣)، وقولِه: ﴿بَلْ أَحْيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾ (آل عمران ١٦٩).

إعراب محليّاً ديناراً في (ارتفع سعرُ الذهبِ محليّاً ديناراً)

في النَّشرات الاقتصادية نَسْمَعُ قولَهم: ارْتَفَع سعرُ الذهبِ محلّيّاً ديناراً، فما إعرابُ (مَحلّيّاً)؟ وما إعرابُ (ديناراً)؟

لو تأمَّلنا تلك العبارة، لوجدْنا أنَّ (محليّاً) تصْلُحُ جواباً عن السؤال: كيف ارْتَفَعَ سعرُ الذَّهب؟، فيجابُ: محليّاً. وهذا هو الضابطُ المعنويُّ للحال. وتصلُحُ كذلك للجوابِ عن السؤال: أين ارْتَفَع سعر الذهبِ؟ فيقالُ: محليّاً. وهذا هو الضابط المعنويُّ لظرف المكان. فأيُّ الاحتمالين أقوى؟

إنّ السياق يُقَوِّي الاحتمالَ الثاني، وهو أنْ تكون (محليّاً) ظرف مكانٍ، لجواز أن نُدْخِلَ (في) الظرفية بدلاً منها، فنقول: ارتفعَ سعرُ الذهب في النِّطاق المحليِّ، وهو المكان الذي جرى فيه حَدَثُ الارتفاع. وهذا التقدير يجعل إعرابها ظرف مكانٍ أقْوى من إعرابها حالاً؛ وإنْ كُنّا لا نَسْتَبْعِدُ الحالية فيها نهائياً، لأنَّ ارتفاع السعر محليّاً هو حالٌ من الأحوال التي تَعْرِضُ له.

وبالانتقال إلى (ديناراً)، نجدُ أنَّها تصلحُ جواباً عن السؤال: كم ارتفع سعر الذهب محليّاً؟ فيقالُ: ديناراً، وبهذا نعربها تمييزاً، لارتباط

(كم) الاستفهامية بتمييز العدد. ويُقوّي كونها تمييزاً، أنها جامدة، كما هو الشرط في التمييز، وأنها تصلح جواباً عن السؤال: ماذا ارتفع سعر الذهب؟ وقد يميل المرء إلى إعراب (ديناراً) حالاً، ولكنَّ شروط الصناعة النحوية تمْنَعُ ذلك، لأن (ديناراً) اسم جامد، والأصل في الحال المفرد أنْ يكون مشتقاً.

و(ديناراً)، هنا، ليست تمييز مفرد، بل تمييز نِسْبَةٍ، أي تزيلُ الإبهام عن علاقة الإسناد المُتَضَمَّنة في الجملة كُلِّها؛ ويعَبَّرُ عن فحوى الإسناد عادةً بمصدر مضافٍ إلى المُسْنَدِ إليه، وهو هنا: ارتفاعُ سعرِ الذهب.

وإذا أردنا مثالاً مشابهاً، فهو قولنا: طابَ المكانُ هواءً، فَـ(هواءً) تمييزُ نسْبَةٍ يزيلُ الإبهام عن طيب المكان.

من مظاهر الثقل التركيبي

من مظاهر الثقل التركيبي استعمال كلمتين متتاليتين بالمعنى نفسه، مع أنَّ واحدةً منهما تكفي للدلالة على المعنى المقصود.

وأمثلة ذلك كثيرة، منها قولهم: "وكذلك أيضاً تطَرَّق المجتمعون إلى تَدَنّي مستوى التعليم"، إذْ أتَوْا بـ (كذلك) و(أيضاً) معاً، ومعناهما واحد.

ومنها قولهم: "ثمَّة هنالك تطورات كبيرةٌ في المنطقة"، فجمعوا بين (ثمَّةَ) و(هنالك)، وهما بمعنى واحد، ويكفي إيراد إحداهما.

وقريبٌ من هذا، اجتماعُ حرْفٍ ولفظةٍ معجميّة بمعنى ذلك الحرف، مثل قولهم: "أُغْلِق الشارعُ لغايات الصيانة". ويكفي أن نقول: أُغْلِقَ الشارع للصيانة؛ فاللام تفيد التعليل، ولا حاجة إلى كلمة أخرى بمعناها، كغايةٍ أو غايات.

ومن هذا القبيل، قَوْلُهُم: "لذلك، فنرى أنَّ الأمر يَسْتَحقُ كلَّ اهتمامنا" و(الفاء) هنا بمعنى (لذلك)، فلا لُزوم لها، والأرْشقُ أن نقول، لذلك نرى أن الأمر يستحق كلَّ اهتمامنا.

ومثلُهُ قولهم: "من هنا فنرى"، أو "هكذا فنرى"، أو "على هذا فنرى"، والمعنى فيها جميعاً يسْتقيم من غير الفاء.

وكلُّ ما سبق مسائِلُ أسلوبيةٌ لا ترْقى إلى مستوى الخطأ النحويّ، ولكنْ منْ شأنها أن تزيد العِبْءَ التركيبيّ للكلام، وإنْ أفادَتْ نوعاً من التوكيد، والأفضل تجنُّبُها.

ومن مظاهر الثقل التركيبيّ زيادة الواو في مواضع لا تتطلبها، ولا يكون لها فيها معنًى أو وظيفة.

ومن ذلك قولهم: "وثُمَّ تلا ذلك اجتماع اللجان المتخصصة"، إذ اجتمع حرفا عطف: (الواو) و(ثُمّ)، وهو ما لا يَقْبَله الذوق اللغويّ السليم. ومعلوم أن معنى (الواو) هو مطلق الجمع، لكنَّ معنى (ثمَّ) هو الترتيب والتراخي، فحصل اختلاف في عملهما. والمعنى المقصود هنا هو ما أفادته (ثم)، وجيء بالواو عِبْئاً زائداً على التركيب.

ومن ذلك قولهم: "اسْتمرَّ العمل من الصباح وحتّى المساء"، بالجمع بين حرفين: (الواو) و(حتى). وقد جاءت الواو زائدةً لا لزوم لها، إذ المعنى الرئيس هو ما تحمله (حتى)، وهو انتهاء الغاية الزمنية.

ومن ذلك قولهم: "سبَقَ وأَنْ حذَّرتُك"، حيث جاءت الواو زائدةً، ولا معنى لها، بل كانت فاصلةً بين الفعل (سبقَ)، وفاعِله، وهو المصدر المؤوَّلُ من (أنْ) وما بعدها.

ومن ذلك قولهم: "منْذُ زمنٍ ونحن نطالبُ بهذا". وقد جاءت الواو زائدةً لا عاطفةً ولا حاليّةً، وفصلَتْ بين الفعل (نطالب) ومُتعلّقه شبه الجملة (منذ زمن). والأسلس في هذا أن نقول: (نحن نطالبُ بهذا منذ زمن).

ومنه قولهم: "كما وأنَّ"، حيث جاءت الواو زائدةً، فاصلةً بين (ما) وصلتها.

وقد جاءت الواو أيضاً زائدةً فاصلةً بين متلازِمَيْن في قولهم: (لا سيمّا وأنَّ) وقولهم: (لا بُدَّ وأنَّ)، حيث فصلَتْ ما بين اسْمَي (لا) النافية للجنس: (سيَّ وبُدَّ)، وما يليهما من المصدر المؤوَّل، وحلَّت محل حرف الجر (مِنْ) في (لا بُدَّ وأنَّ).

وكل ما سبق أساليب غريبة ينبغي الابتعاد عنها.

تدريْجاً وتدريجيّاً

يأتي المصدر حالاً مؤولاً بمشتق، لأن الأصل في الحال أن يكون مشتقاً؛ فحين نقول: جاء فلانٌ مَشْياً، يؤوّلها بعض النحاة بـ(ماشياً). وبعضهم يقول إنها مفعول مُطْلَق لفعل محذوف، والتقدير: (يمشي مَشْياً)، والجملة الفعلية (يمشي) هي الحال، وليس (مَشْياً). وكذلك الأمر في (تدريجاً)، فحين نقول: حَصَل ذلك تدريجاً، يُؤَوَّل المصدر بـ(مُتَدَرِّجَاً)، أو يكون التقدير: (يَتَدرَّج تدريجاً). ولكنهم صاروا يقولون (تدريجياً)، بإضافة ياء النسبة إلى المصدر، لجعله صفةً مشبَّهة قابلة للحالية بمفردها دون تأويل، لأن ياء النسبة تؤهّله لذلك. وصار من المألوف قولنا، يحصل هذا عملياً، وواقعياً، وافتراضياً.

إعراب جملة: من كتب على الكتاب

مَنْ: اسم استفهام مبني على السكون، في محل رفع مبتدأ.

كَتَبَ: فعل ماضٍ مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر يعود على (مَنْ).

على الكتاب: جار ومجرور. وشبه الجملة متعلق بـ (كَتَبَ).

والجملة الفعلية (كتب على الكتاب)، في محل رفع خبر للمبتدأ (مَنْ).

وواضح أن (كَتَبَ) هنا فعل متعدٍّ لم يَسْتَوْفِ مفعوله. فالمفعول به محذوف، والتقدير: مَنْ كَتَبَ (شيئاً) على الكتاب؟

إنه مثل أن نقول: مَنْ أَكَلَ على الطاولة؟

فـ(على الطاولة) لا يمكن أن تكون مفعولاً به غير مباشر لِـ (أَكَلَ)، كما أن (على الكتاب) لا يمكن أن تكون مفعولاً به غير مباشر لِـ (كَتَبَ).

وهذا كثير جداً، ألّا يُرادَ ذكرُ المفعول به، لسبب من الأسباب، فيصبح الفعل المتعدي كأنه فعل لازم.

وهذا مختلف عن تعدية اللازم تعديةً غير مباشرة، كما في قولنا: مَرَّ به، وسَلَّمَ عليه.

ما القول في الحديث النبوي الذي ورد مُصَدَّراً بـ لن يزال ولا يزال؟

الفعلان (زال) و(يزال) فعلان ناسخان من أخوات (كان)، يدخلان على الجملة الاسمية، ويكيِّفان العلاقة الإسنادية فيها من حيث الزمن، إذ يدلّان على الاستمرار، أي استمرار العلاقة الماثلة بين المسند والمسند إليه فيها (الاسم والخبر). ويجب أن يَتَقَدَّم هذين الفعلين أداةُ نفي. يقال: ما زال عليٌّ يعمل كذا، وما يزال عليٌّ يعمل كذا، ولا يزال عليٌّ يعمل كذا، وما زِلْتُ أقرأُ الكتابَ، وما أزال أقرؤه، ولا أزال أحلُّ المسألة، وما زال الطقسُ بارداً...إلخ.

إذن، لا يتم عملهما ناسخين من أخوات (كان) دالَّيْن على الاستمرار، إلّا بتقدّم أداة نفي عليهما هي (ما) أو (لا). وأداة النفي (ما) أو (لا) تدل على مطلق النفي. ولذلك لا يجوز أن تَتَقَدَّمهما أداة النفي (لَنْ)، لأنها لا تدل على مطلق النفي، بل تخصّصه بنفي المستقبل فقط.

ولذلك نميل إلى تصحيح الحديث المصدَّر بـ(لا) وليس بـ(لَنْ).

ومعلوم أن الحديث قد دَخَلَ في روايته الأعاجمُ، واللحن ليس مأموناً منهم.

الفرق بين ما زال وما يزال ولا يزال، ولا زال

(ما زال) و(لا يزال) و(ما يزال) كلها أفعال ناسخة من أخوات (كان) تفيد الاستمرار وملازمة الشيء والحال الدائمة. نقول: ما زال يفعل كذا، وما يزال يفعل كذا، ولا أزال أفعل كذا، وما زال المطر منهمراً، ولا يزال الجو غائماً، وما زالت الحرب مستمرة...

ولكن (لا زال) فعل ناسخ يفيد الدعاء. نقول: لا زالتْ ديارُكم عامرةً بالأفراح، ولا زلتم أهلاً للفضل...

وينبغي الحذر عند استعمال (لا زال). فحينما نقول مثلاً: ما زالت النيرانُ مشتعلةً في الغابات، فهذا مجرد إخبار باستمرار الحريق في الغابات، ولكن إذا قلنا: لا زالت النيرانُ مشتعلةً في الغابات، فمعناه دعاء أن تظل النيران مشتعلةً في الغابات، وإن كان قصدُنا خلافَ ذلك. ومثل ذلك قولنا: ما زال الخلافُ قائماً، وقولُنا: لا زال الخلاف قائماً، فالقول الأول مجرد إخبارٍ باستمرار الخلاف، والثاني دعاء بأن يستمر.

ومن الجدير ذكره أن (لا) مع المضارع (يزال) قد تعني الدعاء أيضاً، كقولنا: لا تزالُ سبّاقاً إلى الخير؛ فالسياق هو الذي يُحَدِّد المعنى.

(أل) التعريف عندما تأتي زائدة

ينظر النحاة إلى (أل) في بعض الشواهد على أنها زائدة، وأن الكلمة بعدها نكرة، أي معرفة لفظاً ونكرة معنىً، لأن (أل) الزائدة لم تُفِدْها تعريفاً. وذلك مثل قول الشاعر: وطِبْتَ النفسَ يا قَيْسُ عن عَمْرٍو، وهم يعربون (النفس) تمييزاً على أنها نكرة مع وجود (أل). ومثل ذلك قول الشاعر: ولقد أَمُرُّ على اللئيم يَسُبُّني، فـ (أل) زائدة في (اللئيم)، و(لئيم) نكرة، وجملة (يسبني) نعت لـ (اللئيم) لا حالٌ منه.

ويُحْمَلُ على هذا كلمة (بالسرعة) التي وردت في استفساركم؛ فهي معرفة لفظاً ونكرة معنى، وكأننا قلنا: (بسرعةٍ).

غير أن هذا لا يمنع أن ننظر فيها نظرة متأمِّلة عميقة، وعند ذاك تبرز احتمالات أخرى معقولة؛ فيمكن أن تكون (أل) عهدية، والتقدير: بالسرعة المعهودة؛ أو أن تكون لاستغراق الجنس، بمعنى استغراق كل سِمات السرعة وخصائصها، لا أفرادها لأنه ليس لها أفراد. وقد تكون لبيان الحقيقة والماهية، كما ذكرتم، بناء على رأي لعباس حسن في كتابه (النحو الوافي).

ولكن هذا الاقتراح الأخير –على وجاهته - يجعل (أل) أقرب إلى (أل) التعريف منها إلى (أل) الزائدة، لأنها تفيد ما دخلت عليه نوعاً من التعريف، ويُبْعِدُ كلمة (السرعة) عن علم الجنس، لأن علم الجنس لا يحتاج إلى أداة لتعيين مُسَمّاة.

ولنا أخيراً أن نقدر محذوفاً، فيكون التقدير: بطريقِ السرعةِ، أو ما شابَهَهُ.

نوع (أم) في عبارة: في سفر كنت أم كنت لاهياً؟

الأصل في العبارة أعلاه هو: أكنتَ في سَفَرٍ أم كنتَ لاهياً؟ و(أَمْ) هنا هي (أَمْ) المتصلة المعادلة. (المتَّصلة) لأن ما قبلها وما بعدها لا يُسْتَغنى بأحدهما عن الآخر، و(المعادلة) لمعادلتها الهمزة في إفادة الاستفهام.

وأرى أن أفضل طريقة لمعرفة الفرق بين (أم) المتَّصلة و(أم) المنقطعة هي الرجوع إلى كتب إعراب القرآن الكريم وتفسيره في الآيات التي وردت فيها (أم).

ونجد كلاماً مفيداً جداً في موضوع (أم) عند ابن هشام في كتابه: مغني اللبيب (بتحقيق مازن المبارك وزميله، بيروت، دار الفكر، ١٩٧٩م، ص ص: ٦١ -٧١).

إعراب (ما) في العبارة "ما سارق أخوك الكيس"

ما: نافية.

سارقٌ: مبتدأ مرفوع (وصف معتمد على نفي).

أخوك: أخو: فاعل لاسم الفاعل (سارق) مرفوع وعلامة رفعه الواو، سدَّ مسَدَّ الخبر. وهو مضاف، والضمير (الكاف) في محل جر بالإضافة.

الكيسَ: مفعول به منصوب لاسم الفاعل (سارقٌ).

وثمة إعراب آخر، وهو:

ما: نافية مهملة.

سارقٌ: خبر مقدَّم للمبتدأ المؤخر (أخوك).

أخو: مبتدأ مؤخر مرفوع بالواو، وهو مضاف. والكاف: مضاف إليه.

الكيس: مفعول به منصوب لاسم الفاعل (سارقٌ).

وعُدَّتْ (ما) هنا نافية مهملة، لأنه من شروط عمل (ما) النافية عمل (ليس) ألّا يتقدم خبرها على اسمها. وإعرابُ الوصفِ المعتمدِ في باب المبتدأ والخبر يُقَرِّبُ بعضَ أنواعِ الجملةِ الاسمية من إعرابِ الجملةِ الفعلية، لما للوصف من قوة فعلية في رفع الفاعل، ولذلك قالوا: فاعل سدّ مسدّ الخبر (أي في إفادةِ تمامِ الكلام)، لتخليص إعراب الوصف المعتمد من الفعلية الخالصة، والبقاء في إطار الجملة الاسمية.

(ما) النافية تدخل على الجملة الفعلية فلا تعملُ شيئاً إلا النفي. وتدخل على الجملة الاسمية فتعملُ عند الحجازيين عمل ليس، أي ترفع المبتدأ فيسمى اسمها وتنصب الخبر فيسمى خبرها، ولكنْ بشروطٍ منها عدم تقدُّمِ الخبر على الاسم. فإذا حصل ما يُبطل عملها سُميت مُهملَةً.

لكنَّ تركيب (ما سارقٌ أخوك الكيسَ) هو مُصَنَّفٌ عند النحاة من باب الوصف المعتمد على نفي. وهو أشبه بالجملة الفعلية، لِما لاسم الفاعل من قوة فعلية (verbal power)، فتأويله هو: ما سرقَ أخوك الكيسَ. ولذلك عددنا (ما) هنا مُتَمَحِّضَةً للنفي.

غير أنَّ تنوين (سارق) يجعل الجملة جملةً اسمية، فبحث النحاة عن ركني الإسناد: المبتدأ والخبر، فقالوا: (سارق) مبتدأ، ولكنْ أين الخبر؟ ولمّا أعْيَتهُم الحيلةُ جاؤوا بحلٍّ غريب وهو القول بأن فاعل (سارق) سدَّ مَسدَّ الخبر، وهو حلٌّ تلفيقي.

ولا مجال هنا للحديث عن عمل (ما) بسبب خصوصية التركيب هذه. لذلك نرى اعتماد الإعراب الثاني فقط، وعدم القول بالوصف المعتمد الذي هو من تَمَحُّكات النحاة.

إعراب كلمة (ذهباً) في الآية الكريمة: ﴿فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا﴾

كلمة (ذهباً) هي تمييز لِـ(ملءُ الأرض)، و(مِلْءُ الأرض) اسم يدل على شبه مقدار، لا مصدر؛ فالمصدر هو مَلْء، والذي في الآية ليس مصدراً، ومعناه ما يأخذه الإناء إذا امتلأ.

أما قول الشاعر الوارد في الاستفسار: كتعليم سيفِ الدولة الطعنَ والضربا، فـ (تعليم) مصدرٌ، وهو مضاف، و(سيفِ الدولة) مضافٌ إليه، وهو فاعلٌ في المعنى للمصدر (تعليم)، ولذلك عمل المصدر، وأخذ مفعولاً به هو (الطعن)، على ما هو الشرط في عمل المصدر، وهو أن يكون مضافاً إلى فاعله في المعنى.

والتقدير: عَلَّم سيفُ الدولةِ (نَفْسَهُ) الضربَ والطعنَ، على غرار: عَلَّم غلامٌ نَفْسَهُ المجْدَ.

لكن (ملء الأرض ذهباً) ليس من باب عمل المصدر المضاف إلى فاعله في المعنى.

(كم) في الآية الكريمة: ﴿سَلْ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ كَمْ ءَاتَيْنَٰهُم مِّنْ ءَايَةٍۭ بَيِّنَةٍ﴾، أستفهامية هي أم خبرية؟

كَمْ هنا هي كم الاستفهامية، بدليل قوله تعالى (سَلْ). ويجوز أن يأتي تمييز الاستفهامية مسبوقاً بـ(مِنْ). وهي حرف جرّ يُسَمّى (مِن) البيانية أو التفسيرية؛ لأن البيان والتفسير هما لقبان آخران للتمييز عند النحاة. والتقدير: كم آيةً بينةً آتيناهم إياها.

إعراب اسم الاستفهام في قولنا: ماذا ازداد زيداً؟

هذه عبارة مُلْبِسة وغامضة تبلغ حدّ الأحاجي اللغوية، وتحتمل أوجهاً عدة؛ لأن (ازداد) تأتي بمعنى (زاد) لازمةً ومتعدّية، ولها معانٍ مختلفة بحسب اللزوم والتعدّي؛ ولأن (زيداً) تحتمل أن تكون مصدراً يعرب مفعولاً مطلقاً لِـ (ازداد) التي بمعنى (زاد)، أو أن تكون اسم علمٍ يقع مفعولاً به لِـ (ازداد). وفي الحالتين يكون الفاعل ضميراً مستتراً.

وربما كان في العبارة خطأ، وأنها في الأصل: ماذا ازداد زيدٌ، برفع زيد، فيكون (زيدٌ) اسم علم مرفوعاً، وهو فاعل لِـ (ازداد).

وعند ذلك تتعدد الأعاريب أيضاً لِـ (ماذا)؛ فتكون مبتدأً والجملة بعدها خبراً لها، والتقدير: ماذا كسبه زيدٌ؟ وتكون مفعولاً به مقدماً لفعل لم يستوفِ مفعولاً وهو ازداد، والتقدير: ماذا كسبَ زيدٌ؟ وتكون تمييزاً حيث يكون جوابها: ازداد زيدٌ علماً أو جهلاً أو مالاً أو فقراً.

وفي كل ما سبق أعربنا (ماذا) أداة مفردة غير مركبة. ولو أعربناها على أنها مركبة من اسمين هما (ما) و(ذا) لتعدّدت الأعاريب تعدُّداً غير محمود.

وعلى كلٍّ، لا يستقيم أيّ إعراب لهذه العبارة، إلّا إذا أورد السائل هذه العبارة بالضبط السليم، وأوضح مراده فيها بالتحديد.

إعراب جملة: "سيتم تقييم أدائكم في العمل"

سيتمُّ: السين: حرف استقبال. يَتِمُّ: فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.

تقييمُ: فاعل (يتم) مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره. وهو مضاف.

أدائِكُم: أداء: مضاف إلى (تقييم) مجرور، وعلامة جرّه الكسرة الظاهرة على آخره. وهو مضاف.

كُمْ: ضمير متصل مبني على السكون، في محل جرّ بالإضافة إلى (أداء).

في العمل: في: حرف جر. العمل: اسم مجرور بـ (في)، وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره.

وشبه الجملة (في العمل) في محل نصب حال من (أدائكم). (أشباه الجمل تعرب صفات بعد النكرة وأحوالاً بعد المعرفة).

ملحوظة: المصدر لم يعمل النصب في (أداء) لأنه ليس مضافاً إلى فاعله في المعنى.

تحليل عبارة: "كانت نتائجُ مشرفةٌ في كل الشُّعب"

كانتْ: كان: فعل ماضٍ مبنيّ على الفتح، والتاء للتأنيث. وكان هنا تامّة تأخذ فاعلاً، ويتم الكلام بها وبالفاعل، ولا تحتاج، كالناقصة، إلى اسم وخبر، وتقديرها هنا: حَصَلَتْ أو تحَقَّقتْ....

نتائجُ: فاعل مرفوع للفعل (كان). وعلامة رفعه الضمّة (دون تنوين، لأنه ممنوع من الصرف).

مُشَرِّفَةٌ: نعت أو صفة لِـ (نتائج). ويجب أن يكون الضبط (مُشَرِّفةٌ) لا مُشَرِّفَةُ، لأنها ليست ممنوعة من الصرف كمنعوتها. وعلامة رفعها تنوين الضمّ.

في كلِّ الشُّعَبِ: في: حرف جرّ.

كُلِّ: اسم مجرور بـ (في)، وعلامة جرِّه الكسرة الظاهرة على آخره، وشبه الجملة: في كلِّ الشُّعبِ: في محل رفع صفة ثانية لِـ (نتائجُ).

أو: متعلِّق بمحذوف صفةٍ ثانيةٍ لِـ (نتائجُ)، والتقدير: (مستقرةٌ في كل الشُّعبِ).

بعض النحاة يجعل لشبه الجملة نفسه محلاً من الإعراب، وغيرهم يجعلون شبه الجملة متعلقاً بمشتقٍّ محذوف يكون صفةً، أو خبراً، أو حالاً، أو صلةً، حسب السياق.

أو: شبه الجملة متعلق بـ كان التامّة، والتقدير (على التقديم والتأخير): كانت في كلِّ الشعبِ نتائجُ مُشرِّفةٌ.

إعراب أشباه الجمل عند تواليها، وهل لورودها ترتيب ثابت من حيث وظيفتها النحوية؟

أشباه الجمل يُتَوَسَّعُ كثيراً فيها بالتقديم والتأخير، وليس لتواليها نظام ثابت من حيث وظيفتها النحوية، ففي عبارة: (اللّهُ بِقُوَّتِهِ معنا)، نجد أن شبه الجملة الثاني (معنا) هو خبر المبتدأ (لفظ الجلالة) في محل رفع؛ و(بقوته)، شبه الجملة الأول، في محل نصب حال من المبتدأ (لفظ الجلالة)، عند مَنْ يجيزون مجيء الحال من المبتدأ؛ أو في محل نصب حال مقدم من الضمير (نا) في (مَعَنا)، والتقدير (عند التقديم والتأخير): اللّه معنا (مصحوبين) بقوته.

وفي عبارة: (كانت المجرياتُ بكاملِ تفاصيلها معهم)، نجد أن شبه الجملة الثاني (معهم) هو خبر كان في محلّ نصب، وشبه الجملة الأول (بكل تفاصيلها) في محل نصب حال من اسم (كان) (المجريات)، لأن أشباه الجمل بعد المعارف أحوال.

إعراب "ما الشيماءُ شيماء إلّا بها أسماء"

إعراب أول:

ما: النافية الحجازية العاملة عمل ليس.

الشيماء: اسم (ما) مرفوع، وعلامة رفعة الضمة.

شيماءَ: خبر (ما) منصوب، وعلامة نصبه الفتحة (ممنوع من الصرف).

إعراب ثانٍ:

ما: التميمية، نافية مهملة.

الشيماءُ: مبتدأ مرفوع بالضمة.

شيماءُ: خبر المبتدأ مرفوع بالضمة (ممنوع من الصرف).

إلا بها أسماءُ:

إلّا: أداة حصر أو استدراك، أو: أداة استثناء ملغاة.

بها: شبه الجملة، خبر مقدَّم في محل رفع.

أسماءُ: مبتدأ مؤخَّر مرفوع بالضمّة (ممنوع من الصرف).

وجملة (بها أسماءُ) في محل نصب حال من (الشيماء).

هذا هو الإعراب الظاهر، لكن المعنى يقتضي تقدير محذوف: ما الشيماءُ (بحقٍّ) شيماء، إلّا (أَنْ تكونَ) بها أسماء.

- الشيماء: اسم مدرسة للبنات.

- أسماء: إحدى المعلمات فيها.

هل يجمع (جنديّ) على (جنديون)؟

يَطَّرِدُ جمع المذكر السالم في كل وَصْفٍ مذكَّرٍ عاقلٍ، ولذلك يجوز نظرياً جمع (جنْدِيّ) على (جنديّون - جنديين)، لأنّ ياء النسبة في هذه الكلمة تَحْفِزُ على معاملتها معاملة الصفة المُشَبَّهة.

على أنَّ هذا الجمع مُسْتَغْرَبٌ ومُسْتَثْقَلٌ، وإنْ كان له أمثالٌ، نحوُ: عَسْكَرِيّ -عَسْكَريّون.

وهو مشروط بأن تكون الياء ياءَ النسبة لا ياءَ الوحدة.

إعراب: لَغَداً أجمل

كلمة (غد) ظرف زمان متصرِّف، قَدْ يخرج عن الظرفية إلى وظائف أخرى كالمبتدأ والخبر والفاعلية والمفعولية، ولكنها في جملة: لَغَداً أجملُ، ظرف زمان منصوب ليس غَير، ولا تصلح أن تكون مبتدأً، و(أجمل) خبراً لها.

والأصح قولنا: لَلْغَدُ أجملُ، فيكون الإعراب هكذا:

اللام: لام الابتداء، أو لام التوكيد، أو اللام الواقعة في جواب قَسَم مُقَدَّر.

الْغَدُ: مبتدأ مرفوع.

أجملُ: خبر المبتدأ مرفوع.

أيهما أصحّ: سبعة عشر سنة موظفاً تابعاً لوزارة (كذا)، أم سبعة عشر سنة موظف تابع لوزارة (كذا)؟

الصواب في العبارتين أن نقول: سبعَ عشرة سنةً موظفاً تابعاً لوزارة (كذا)، وذلك على تقدير: أمضى سبع عشرة سنة، أو: عَمِلَ سبع عشرة سنة، أو: خَدَم سبع عشرة سنة موظفاً تابعاً لوزارة (كذا). و(موظفاً) تمييز أو حال واجبُ النصب هو وَصِفَتُهُ: (تابعاً).

الباب الرابع:
مسائل في الرسم الكتابي

تنوين الفتح

ثمة اختلاف بين اللغويين في كتابة تنوين الفتح أو النصب؛ فمنهم مَنْ يضعُ التنوين على الألف نفسها، ومنهم من يضعه على الحرف الذي يسبق الألف. وقد أوجد هذا اختلافاً في الموادّ والكتبِ المطبوعة، وإرباكاً لدى الطلبة. والمختار توحيد كتابة هذا التنوين بوضعه على الألف نفسها، لأن الحرف الذي يسبق الألف لا يكون أحياناً حرف الإعراب كما في: فتىً، وعصاً، وهو ليس مقصوداً بالتنوين. ونحن نوحّد بذلك بين الألف التي تكون نتيجة الإعلال وتنوينها للتمكين كما في فتىً ومستشفىً، والألف التي يؤتى بها لتحمل تنوين النصب كما في: كتاباً ورجلاً.

كتابة (مئة)

اختار القُدامى أن تُكْتَبَ كلمة (مِئة) بالألف (مائة)، حتى لا تَلْتَبِسَ بغيرها من الكلمات، فَيَحْدُثَ سوءُ فَهْمٍ غيرُ محمود، ولا سِيَّما في المعاملات الماليةِ وما يترتبُ على ذلك من ضياعٍ للحقوق.

والمختارُ اليومَ توحيدُ كتابة (مئة) بدونِ ألفٍ؛ فمن المُسْتَبْعَد هذه الأيام أن تلتبسَ لفظةُ (مئة) بغيرها من الكلمات، لِتَقَدُّم وسائلِ الطباعة، وما يُشْتَرَطُ من قرائنَ سياقيةٍ تمنعُ اللبسَ في الأرقام في الصكوك وغيرها.

ومعلومٌ أن إثبات الألف في (مئة) يَخْلُقُ عادةً نطقيةً غير سليمةٍ يَصْعُبُ التخلص منها، وهي قلب (مئةٍ) إلى (ماءَة).

حرف الجواب والجزاء (إِذَنْ):

يُفَرِّقُ بعضُ اللغويين بين كتابة (إِذَنْ) حين يُنْصَبُ الفعل المضارع بعدها، وكتابتها حينما لا تعملُ النصب فيما بَعْدها. وهم يكتبونها في الحالة الأولى بالنون، وفي الحالة الثانية بالألفِ المنوَّنة.

والرأيُ الأمثلُ هو توحيدُ رَسْمها الإملائيِّ، وكتابتها بالنون في حالَتَيْ إعمالها وإهمالها، للأسباب الآتية:

أولاً: دَرْءُ الفَوْضى اللغوية، فليس كلُّ الناس يعرفون شروط إعْمالِها وإهمالها، أي متى تَنْصِبُ المضارع بعدها، ومتى لا تَنْصِبُه.

ثانياً: دَرْءُ التباسِ (إذن) بـ(إذا) الشرطية، في حالة إهمال تَنْوينها، وما يتبعُ ذلك من الغموض والتردُّدِ وقطع سلسلة الكلام.

ثالثاً: التسهيل على أهلِ اللغةِ من الطَّلَبةِ وغيرهم.

هيئة أم هيأة؟

الصورتان الإملائيتان المستعملتان: **هَيْأة** (بكتابة الهمزة على ألف) وهَيْئَة (بكتابةِ الهمزة على صورة الياء، أو كما يقول بعضُ الناس: على كرسيّ أو نَبْرَة)، هما على درجةٍ واحدةٍ من القبول.

ولكنَّ الأَصَحَّ هو (**هَيْأَة**) بكتابة الهمزة على ألف، طِبْقاً للقاعدة الإملائية التي تقول: إن الهمزة المتوسطة المفتوحة المسبوقة بحرفٍ ساكنٍ تكتب على صورة ألف.

ولكنْ هناك من يعترضُ على هذا، ويرى أن تكتب الهمزة على صورة الياء، ويحتجُّ بأن الهمزةَ هنا ليست متوسطةً، بل متطرفةٌ بعدها

تاءُ تأنيثٍ، وبأن الحرفَ الذي يسبقها هو حرفُ علَّةٍ، لا حرفٌ صحيحٌ ساكن، ولذلك يجبُ أن تكتبَ الهمزة على صورةِ الياءِ، كما في كلمةِ (بيئة).

والجواب على هذا الاعتراض أن الهمزةَ في (هَيْـأَة) ليست متطرفةً، لأن التاءَ التي بَعْدَها هي حرفُ اشتقاقٍ أصليٌّ ملازمٌ للكلمة لا يجوز حذفُه، وليس كتاءِ التأنيثِ الموجودةِ في أمثالِ طالبة ومعلمة التي يمكن حذفُها دون أَنْ تنطمس مَعالمُ الكلمة. زد على ذلك أن الياءَ التي تَسْبِقُ الهمزةَ هي حرفُ لِينٍ أي حرفٌ شبيهٌ بالصحيح، وليس حرفَ مَدٍّ كالياء في كلمة (بيئة) وأمثالِها. وحرف المدّ هو في الحقيقة -كما أثبته علمُ الأصواتِ الحديثُ- حركةٌ طويلةٌ خالصةٌ، وليسَ حرفاً ساكناً، كما تَوَهّمَ بعضُ القدماء. وبهذا تختلف طبيعتُه عن طبيعةِ حرف اللين الذي يبدأ المقَاطع ويُغْلقها، ويقبلُ التشديد، ويكون من حروف الجذر، ويقبل الحركةَ والسكون، تماماً كالحروف الصحيحة.

(ابن) بينَ عَلَمَيْن

يَسْتَفْسِرُ العديد من الناسِ عن هَمْزَة (ابْن)، إذا وَقَعَتْ بين عَلَميْن ثانيهما مُؤَنَّثٌ، مثلُ: عيسى بن مريم، ومحمد بن الحنفية، وعمرو بن كلثوم، وعمرو بن هند، وما إلى ذلك.

والقاعدة تَقْضي بحذف ألف الوصل، أَيْ أَلِفِ (ابن)، إذا وَقَعَتْ بين عَلَمَيْنِ مُذكَّريْن الثاني منهما أبٌ للأول، وإثباتها إذا وَقَعَتْ بين عَلَمَيْن الثاني منهما أُمٌّ للأول، فلا تُنَزَّلُ الأمُّ منزلة الأب.

ونَرى أَلّا داعيَ لهذا التفريق الشكليّ المُفْتَعَل وتَفْريع القواعد وإكثارها على الطلبة وأهل اللغة عامَّةً، وأنَّه ينبغي توحيدُ القاعدة بحذْف الهمزة في كلتا الحالَتَيْن.

وعلى كُلٍّ، تَظَلُّ الهمزةُ همزة وَصْلٍ، سواءٌ أُثْبِتَتْ أو حُذِفَتْ، فالحقيقة الصوتية واحدةٌ، ويَظَلُّ إعرابُ (ابْن) في الحالتيْن واحداً، وهو صفةٌ للعَلَمِ الأول، أو عَطْفُ بيانٍ عليه.

أثرُ الوهمِ في الرَّسْم الإملائيّ

لا يُمَيِّزُ بعضُ المتكلمين بين ياء المخاطبة، كما في: أحضري، ولم تَحضري، ولن تَحضري، ولا تَحضري، وهي ياءُ مدٍّ، والكسرة التي ينتهي بها ضميرُ المخاطبة المُنْفصل: أَنْتِ، وضميرُ المخاطبة المتصل: التاء، كما في درستِ وعرَفْتِ، وضميرُ المخاطبة المتصل: الكاف، كما في كتابُكِ وعِنْدكِ ولكِ، وضميرُ المخاطبة المنفصل: إياكِ.

والمعروفُ أن الكسرة التي تنتهي بها ضمائر المخاطبة هي حركةٌ منْ جنْسِ ياء المدّ، ولا فَرْقَ بينهما إلّا في الكمِّ أي الطول، ولذلك يخلطون بينهما، ويُشْبِعون الكسرة، أي يُطيلونها حتى تصير ياءً كياء المخاطبة.

ولم يَقْتَصر هذا على اللفظ، بل تعداه إلى الرسم الإملائي، فيضعون بدلَ الكسرةِ ياءً في تلك المواضع.

وقد فشا هذا الخطأُ الإملائيُّ، حتى غدا مشكلةً تعليميةً ينبغي التصدِّي لها ومُعالَجَتُها.

ولا يُقْبلُ قول بَعْضِهم إنّ هذا هو وسيلةٌ للتفريق بين المُذكَّر والمؤنث في النصوص غَيْر المشكولة، مهملين دورَ السياقِ، والأوضاعِ اللغوية، وفِطْنةِ القارئ في التفريق بين ياء المخاطبة، والكسرة في ضمائر المخاطبة الأخرى.

هل تُحذفُ ياء ثمانية في العددين: ثماني عشرة وثمانيمائة؟

لا يجري حذف الياء في العدد المركب (ثماني عشرة) إلّا في بعض اللغات، مع فتح نونِ (ثمان)، نقول: جاءت ثمانَ عشرةَ امرأة، و: رأيت ثمانَ عشرة امرأةً، و: مررت بثمانَ عشرةَ امرأةً.

وفي حالة عدم حذف الياء، لك أن تسكّن الياء أو تفتحها وهو الأصل، نقول: حضرتْ ثمانيَ عشرةَ امرأةً، ورأيتُ ثمانيَ عشرةَ امرأةً، ومررتُ بثماني عَشْرَةَ امرأةً، لأننا نبني العدد المركب على فتح الجزأين.

ولكن، في (ثمانيمائة)، تثبت الياء، ولا تحذف، وتبقى ساكنة في حالتي الرفع والجرّ فقط، ويكون الإعراب تقديرياً (أي تقدير الضمة في حالة الرفع، والكسرة في حالة الجرّ). نقول في حالة الرفع: تقدَّمت للامتحان ثماني مائةِ امرأةٍ؛ وفي حالة الجرّ: قُدِّمَتْ معوناتٌ لثماني مائةِ امرأةٍ. وفي حالة النصب تظهر الفتحة على الياء. نقول: شَمِلَ القرارُ ثمانيَ مائةِ امرأةٍ. وبذا تكون حركة الإعراب مقدَّرة في حالتي الرفع والجرّ، وظاهرة في حالة النصب.

الباب الخامس:
الألفاظ المعرّبة

ما أصل كلمة (نينجا)، وكيف نعاملها في العربية؟

نشأت هذه الكلمة قبل بضعة قرون وترعرعت في اليابان وبيئتها الثقافية والاجتماعية والتاريخية، وكانت تشير إلى فئة من العملاء الذين يعملون في الخفاء في اليابان الإقطاعية، ويقومون بمهمّات مختلفة كالتجسس والاغتيال، وعُدُّوا أبطالاً، حتى نُسِجَت حولهم الأخبار والأساطير. وهم يشبهون فئة الحشاشين في التاريخ الإسلامي. وقد انتقلت هذه الكلمة إلى كل لغات العالم، بعد المسلسلات التلفزيونية والأفلام التي اتخذت أبطالها من النينجا، وخاصة في القرن العشرين، وهو ما بعث الحياة في هذه الكلمة، فاشتهرت في كل اللغات، بحيث لا يمكن إيجاد بديل لها.

إن أقرب ترجمة لها في العربية هي (المقاتل الخفيّ)، ولكن هذا يفقدها بعض الصفات التي لصقت بها في بيئتها الثقافية والاجتماعية والتاريخية الأصلية، ولا يمكن أن يكون المصطلح العربي مكافئاً تماماً لما أحاط بهذه الكلمة من خصوصية في لغتها الأصلية؛ فيجب إبقاؤها كما هي، واستعمالها كما هي. والاقتراض ليس بغريب على العربية؛ فقد اقترضت آلاف الكلمات من اللغات الأخرى، فَغَيَّرت في بعضها، وأبقت غيرها كما هي في لغتها الأصلية.

ويجب أن تُعامَل في اللغة العربية ككلمة مبنية، ولا يُنْتَظَر منّا تصريفها تصريفاً كاملاً، بل يجب أن تظل في صورة واحدة، مع كل الضمائر، فنقول: هو نينجا، وهي نينجا، وهؤلاء نينجا، وهن نينجا، وهذان نينجا، وهاتان نينجا...

اسم (ليليان) : أهو عربي أم عبري أم أجنبي؟

اسم ليليان ليس عبرياً ولا عربياً، بل: ذو أصل لاتيني، هو (Lilium) المرتبط باسم الزهرة ليلي (lily)، وهي عنوان الطُّهر والبراءة عند كثير من الشعوب.

وقد شاع هذا الاسم في أوروبا لكن بإبدال الميم نوناً إبّان القرون الوسطى وما بعدها، ولا سيما عند المجتمعات الناطقة بالإنجليزية؛ ثم أخذته العربية كغيرها من اللغات، نتيجة الاحتكاك الثقافي.

ويختاره كثير من الناس لِجَرْسِهِ الموسيقي المحبّب، وارتباطه بلفظ (lily) الذي يعني بالعربية الزنبقة أو السوسنة.

مصطلح النوع الاجتماعي أو الجندر

إن مصطلح النوع الاجتماعي أو الجندر، ظهر في السبعينات ويشير الى الأدوار والتوقعات والمسؤوليات الاجتماعية والثقافية المرتبطة بالذكور والإناث،

ومصطلح جندر كلمة إنجليزية تتحدر من الأصل اللاتيني (Genus)، أي الجنس من حيث الذكورة والأنوثة، وهو بمعناه الحديث يختلف عن مفهوم الجنس (Sex) الذي يعنى بالخصائص البيولوجية. ويركز الجندر على كيفية بناء المجتمع حسب تصوراته عن الرجل والمرأة، وتوزيع الأدوار والقيم والفرص بينهما، بهدف فهم الفروق الاجتماعية وتعزيز المساواة والعدالة بينهما. ولكن بعضهم في المجتمعات الغربية قد انحدر به إلى مستوى الحرية في تحديد الجنس والتحول الجنسي، وإلى ممارسات تخالف الفطرة الإنسانية السليمة، والتعاليم الدينية، والتقاليد المجتمعية.

الباب السادس:

مسائل صوتية

الفرق بين الألف والهمزة

إن الألف في العربية صوت أصيل، وجزء مهم في بنائها الصوتي واللغوي، وهي في الحقيقة النطقية فتحة طويلة، أي حركة طويلة خالصة. ولكن، للأسف تطلق في العربية على شيئين مختلفين؛ الصوت الطويل: الألف كما في (عام)، والهمزة التي هي حرف صحيح يقبل الحركة والسكون والتضعيف، ويكون من حروف الجذر، وتُبْدَأُ به المقاطع وتغلق، ولا يُشكِّلُ قمة المقطع العربي، على عكس الألف التي هي صائت طويل، في كل هذا.

والخلط بين طبيعة الألف الصائتية وطبيعة الهمزة الصامتية، خلق كثيراً من المشكلات في التحليل اللغوي، وفي التعليم.

والألف في المعجم والصرف العربيين قد تكون أصلية في بعض الكلمات والأدوات، كما في إذا، وما، وحتّى، ومُلازِمة لبعض الأوزان كما في فاعِل ومفاعِل؛ وقد تكون منقلبة عن أصل واوي (قال) أو يائي (باعَ).

والألف قد تكون اسماً، أي ضميراً، كضمير الاثنين في قاما ولم يقوما، وما هذا إلّا للاشتراك اللفظي.

إن حركة التخلص من البدء بالساكن في العربية هي الكسرة، ولكن تكتب على صورة الألف في مطالع الكلمات الساكنة، بسبب ما قلناه من أن الألف تطلق على الهمزة، ولأن اسمها همزة الوصل كتبت على صورة الألف.

الوقف على الكسرة وتنوين الرفع

أ - في قواعد الوقف لا يجوز الوقوف في أمثال: عُمرُ بالمسجدِ، بالكسرة الكاملة، بل نتبّع ثلاث طرائق:

١ - السكون الكامل.

٢ - السكون بالرَّوْم، وهو إخفاء الصوت بالكسرة، أي تقصيرها حتى لا تكاد تُسْمَع.

٣ - السكون بالتشديد، ومن شأنه إطالة النطق بالسكون بعضَ الشيء (سكون الدال).

ب - في أمثال: اللّه غفورٌ رحيمٌ: لا يجوز إلا وجهان:

١ - حذف التنوين، مع التسكين في (رحيم).

٢ - حذف التنوين من (رحيمٌ)، وإطالة الضمّة حتى تصبح واواً مدّيّة: (رحيمو).

وكثيرٌ من المُحْدَثين لا يلتزمون بهذه القواعد، ويقفون على الكسرة الكاملة بلفظها كما هي، وعلى تنويني الضمِّ والكسرِ كما هما، مع الإيحاء بالوقف بشيء من التغنيم الخاصّ، أو نَبْر المقطع الصوتي السابق.

لكن ما ذكرناه آنفاً من قواعد هو الذي يحسن اتّباعه.